الْمَبادِئُ الْمُؤَسِّسَةُ لِنَحْوِ العَرَبِيَّةِ النَصِّيِّ
"مُقارَبَةٌ في التُراثِ اللُغَوِيِّ"

أحمد أبودَلو *

ملخص

الْبَحْثُ مُحاوَلَةُ اسْتِكْشافٍ في تُراثِ اللُغَوِيّينَ الْعَرَبِ ابْتِغاءَ تَبَيُّنِ مَلامِحِ "نَحْوِ الْعَرَبِيَّةِ النَصِّيِّ" بِالْكَشْفِ عَنْ الْوَثائِقِ الشاهِدَةِ ، في نَظَرِيَّةِ النَحْوِ الْعَرَبِيِّ، عَلى إنْجازِ اللِسانِيّاتِ الْعَرَبِيَّةِ في مَجالِ تَأْسيسِ "نَحْوِ النَصِّ."

لَقَدْ قَدَّمَ اللُغَوِيّونَ العَرَبُ- وَهُمْ يَبْنونَ نَسيجَ نَظَرِيّتِهِم في النَحْوِ- تَفْسيراتٍ دَقيقَةً مُتَّصِلَةً بِأَهَمِّ الْمَبادِئِ الَّتي يَتَأَسَّسُ عَلَيْها نَحْوُ النَصِّ (أَو اللِسانِيّاتُ النَصِّيَّةُ) في الدِراساتِ اللُغَوِيَّةِ المُعاصِرَةِ.

وَعَلى ذلِكَ كانَ هَمُّ الدِراسَةِ الْوُقوفَ عَلى أَبْرَزِ الْقَضايا الْمُتَّصِلَةِ بِنحو النَصِّ مِمّا عالَجَهُ اللُغَوِيّونَ الْعَرَبُ بِفِكْرٍ مُغايِرٍ لِما تَتَضَمَّنُهُ مَبادِئُ نَحْوِ الجُمْلَةِ؛ فَاتَّخَذَتْ الدِراسَةُ، لِتَحْقيقِ ذلِكَ، مَنْهَجاً مُسْتَنِداً إِلى قاعِدَتَيْنِ أَساسِيَّتَيْنِ في نَظَرِيَّةِ " نَحْوِ النَصِّ " :

الأولى: رَبْطُ النَصِّ الْمُنْجَزِ (أو الظاهر) لُغَوِيّاً بِمَقامِ النَصِّ أو عالَمِهِ (السِياقِ الْمحيطِ بِالْنَصِّ).

الثانِيَة: تَفْسيرُ آلِيّاتِ التَرابُطِ أَو التَعالُقِ بَيْنَ الْجُمَلِ النُصوصِ (الجُمَلِ النَصِّيَّةِ) مِنْ الْمُسْتَوى التَرْكيبِيِّ الْواحِدِ. حَيْثُ تَخْتَزِلُ هاتانِ الْقاعِدَتانِ أَهَمَّ الْمَبادِئِ الَّتي يَتَأَسَّسُ عَلَيْها "نَحْوُ النَصِّ" في الدِراساتِ اللُغَوِيَّةِ الْمُعاصِرَةِ .

تَمهيد: النَصُّ وَنَحْوُهُ

باسْتِقْراءِ أَهَمِّ الدِراساتِ المُهْتَمَّةِ بِعِلْمِ النَصِّ نَكادُ نَطْمَئِنُّ إلى تَقْريرِ أَنَّ الخُروجَ بِاتِّفاقٍ عَلى تَعْريفٍ جامِعٍ مانِعٍ لِلنَصِّ أَمْرٌ مُتَعَذِّرٌ وَمَسْأَلَة غَيْرُ مَنْطِقِيَّةٍ مِنْ جِهَةِ التَصَوُّرِ اللُغَوِيّ، وَمَعَ ذلك فَلا بُدَّ لِلْبَحْثِ مِنَ الذهابِ إِلى مَواطِنِ التقاءِ تعريفاتِ اللِسانِيّين والمُهْتَمّينَ بِعِلْمِ النَصِّ لِهذا المُصْطَلَحِ لتَجَنُّبِ الاستِقصاءِ الذي لا يخدمُ البَحْثَ ولا يَتَّسعُ له المقامُ، ولِجَنْيِ مُحَصِّلَةٍ جامِعَةٍ لأهمِّ مَلامِحِ "النَصِّ" تصلحُ قاعِدَة للبناءِ عَلَيْها؛ فضلاً عنْ قيامِ دراساتٍ أُخرى بِتَحَمُّلِ عِبْءِ استقصاءِ تعريفاتِ "النَصِّ" ومُلاحَقَتِها على نَحْوٍ مِن التَفْصيلِ[1].

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2008.

* قِسمُ اللُغةِ العَرَبِيّة، جامِعَةُ اليَرموك، إربِد – الأردُن.

وَأَوّلُ نقاطِ اللقاءِ التي يُطْمَأَنُ لِلتَأْسيس عَلَيْها المَعاني اللُغَويّةُ التي تَتَّفِقُ على دَلالةِ الارتِفاعِ والظُهورِ؛ جاءَ في اللِسان[2]: "النَصُّ رَفْعُكَ الشَيْءَ. نَصَّ الحديثَ يَنُصُّهُ نَصّاً: رَفَعَهُ. وَكُلُّ ما أُظْهِرَ فَقَدْ نُصَّ. وَوُضِعَ عَلى المِنَصَّةِ، أَيْ على غايةِ الفَضيحَةِ والشُهْرَةِ والظُهورِ....، ونَصُّ كُلِّ شَيْءٍ مُنتهاهُ، ومِنهُ قيل: نَصَصْتَ الرجُلَ إذا استَقْصَيتَ مَسألتَهُ عَنْ الشيءِ حَتّى تُخرجَ كُلَّ ما عندَهُ....، ومِنْهُ قَولُ الفُقَهاءِ: نَصُّ القُرْآن ونَصُّ السُنَّةِ، أَيْ ما دَلَّ ظاهِرُ لَفظِهما عَلَيْه مِن الأَحْكامِ".

أَمّا ما يَتّصِل بالمَفْهوم الاصْطِلاحيِّ لِلنَصِّ فَقَدْ أفادَ مِنْ فِكْرَة الظُهورِ أو البُروزِ التي قامَ عَلَيْها المَعنى اللِسانيُّ وربط هذه الفكرة بالوظيفةِ التي يقومُ بها النَصُّ في سِياقِهِ لِتَأْسيسِ قاعِدَةِ المَفْهومِ العامِّ لِلنَصِّ. ولا بَأْسَ هُنا مِن الاستِعانةِ بنَصٍّ نَحْوِيٍّ تُراثيّ يُمَثِّل، عَمَلِيّاً، إدْراكَ اللِسانيِّ العَرَبيِّ لدلالةِ لَفْظَةِ (النَصِّ) عَلى الظُهورِ والوُضوحِ: "إذا كانَ المُبْتَدَأُ **نَصّاً** في القَسَمِ حُذِفَ الخَبَرُ"[3] و"يُحْذَفُ الخَبَرُ وُجوباً إذا عُطِفَ عَلى المُبْتَدَأِ اسمٌ بِواوٍ، وهي نَصٌّ في المَعِيَّةِ، نحوَ: كُلُّ رَجُلٍ وضَيْعَتَهُ، وكلُّ صانعٍ وما صَنَعَ"[4]. إنَّ فِكْرَةَ الظُهورِ والارتِفاعِ التي تُعَدُّ قوامَ مَفْهومِ النَصِّ، والتي ارتبطَ بها مُصْطَلَحُ النَصِّ في التُراثِ اللُغَويِّ، قَدْ جَعَلَتْ الدرسَ اللِسانيَّ الحديثَ يتوسَّلُ بها في فَهمِ إجراءِ "النَصِّ" في الاصْطِلاحِ على كائنٍ لُغَويٍّ؛ فَهوَ يُطلَقُ عَلى "ما بِهِ يَظهَرُ المَعْنى؛ أي الشكلِ الصوتيِّ المَسموعِ مِن الكَلامِ أو الشَكلِ المَرئيِّ مِنْه عِندما يُتَرْجَمُ إلى المَكْتوبِ"[5]. وهذا الكَلامُ المُنْجَزُ نُطْقاً أو كِتابَةً لا بُدَّ، لِيكونَ نَصّاً، مِن تَحْقيقِهِ وَظيفَةَ الاتِّصال؛ أي لا بُدَّ مِن ارتِباطِهِ بالسِياقِ الذي يَجْعَلُ مِنْهُ مُفيداً مُهِمّاً كانَ شَكْلُ بِنْيَتِهِ النِهائِيَّةِ (السَطْحِيَّةِ)؛ فَقَدْ يَكونُ النَصُّ المُنْجَزُ الظاهرُ على السطحِ دونَ الجُمْلَةِ كاللفظِ المفردِ مثلاً، وقَدْ يَكونُ النَصُّ مُساوِياً في حَجْمِهِ الجُمْلَةَ، وقَدْ يَتجاوَزُ حُدودَها؛ كُلُّ ذلِكَ يَكونُ نَصّاً إنْ ارتبطَ بالمَقامِ. ويَرى بعضُ الباحِثينَ أنَّ النَصَّ يُطلَقُ على "الوِحْداتِ اللُغَويّةِ ذاتِ الوظيفةِ التَواصُلِيَّةِ الواضحةِ التي تَحْكُمُها جُمْلَةٌ مِن المَبادِئِ، مِنها الانسِجامُ والتَماسُكُ والإخباريَّةُ" [6]. إنَّ الأَساسَ المُعْتَمَدَ، إذاً، في اتِّسامِ الكَلامِ المُنْجَزِ بالنَصِّيَّةِ هُوَ الوظيفةُ التَواصُلِيَّةُ التي يُحَقِّقُها بارْتِباطِهِ بالمَقامِ، ومِن هُنا يَتَيَسَّرُ تَفْسيرُ التساؤلِ الذي يثيره الزَنّاد إذ يقول: "النَصّ يحتوي الجُمْلَة وما يفوقها وما هو دونها، فإذا ما حصلَ التطابقُ بينَ النَصِّ والجُمْلَةِ في الكميةِ، فلِقائلٍ أنْ يَقول: ما الفائدةُ مِنْ نَحْوِ آخرَ يَدرُسُ المَوْضوعَ نَفْسَهُ....، أَمّا إذا تَلَفَّظَ المُتَكَلِّمُ بِما هُوَ دونَ الجُمْلَةِ وفُهِمَ عِندَ سامِعِهِ، فَيُطْرَحُ سُؤالٌ مِنْ نوعٍ آخرَ يَتَعَلَّقُ بآلياتِ ذلكَ الفهمِ ومفاتيحِهِ...، أَمّا إذا تلفَّظَ المُتَكَلِّمُ بما يَفوقُ الجُمْلَةَ الواحِدَةَ، وفُهِمَ عندَ سامِعِهِ، يُطْرَحُ سؤالٌ يتعلقُ بآلياتِ الفهمِ....، والمستوياتُ الثلاثةُ في دلالتِها ترتبطُ بالمقامِ ارتباطاً واحِداً، وهذا الارتباطُ يَعتمدُهُ طَرفا التَواصُلِ في تَرْكيبِ الكَلامِ وتَحْليلِهِ..."[7]. هذا النَصُّ يَنْطَوي على مَبادِئَ مُهِمَّةٍ في مَجالِ بَحْثِ "نَحْوِ النَصِّ" أَهَمُّها إشارَتُهُ إلى تَبايُنِ مجالِ كلٍّ مِنْ "نَحْوِ الجُمْلَةِ" و"نَحْوِ النَصِّ" مِنْ حَيْث مادَّةُ كلٍّ مِنْهُما ومَهَمّتَهُ، أَمّا أَكثَرُ هذهِ المَبادِئِ وُضوحاً فَماثِلٌ في أَنَّ

الأساسَ الذي يَعتَمِدُ عَلَيْهِ النَحْوُ الخاصُ بالنَصِّ فَهْمُ السامِعِ المُتَكَلِّمَ، مَهْما اخْتَلَفَ شَكْلُ النَصِّ وحَجْمُهُ، فَهْماً مُتَأَسِّساً عَلى المَقامِ الذي وَصَفَهُ القُدَماءُ بِدِقَّةٍ وعَبْقَرِيَّةٍ بِأنّه الإفادَةِ التي لا تَكونُ إلاّ في سِياقٍ تَواصُلِيٍّ.

وثَمَّةَ مَبْدَأٌ مُهِمٌ آخَرُ يَدْعونا النَصُ إلى العِنايَةِ بِهِ يَتَمَثَّلُ في أنَّ التطابُقَ الظاهِرَ بَيْنَ الجُمْلَةِ والنَصِّ لَيْسَ حَقيقيّاً وإنَّما شَكْلِيٌّ؛ إذْ لا بُدَّ لِلنَصِّ، وإنْ كانَ مُساوِياً للجُمْلَةِ، أَنْ يَرْتَبِط بِنَصٍّ آخرَ مِن المُسْتَوى نفسِهِ، أو أَنْ يَرْتَبِطَ النَصُّ المُنْجَزُ (الظاهِرُ) نَحْوِيّاً بسِياقٍ خارِجِيٍّ أو نَصٍّ غائِبٍ، وليسَ شَيْءٌ مِن ذلكَ للجُمْلَةِ التي تُدْرَسُ العلاقاتُ بينَ عَناصِرِها في مُسْتَوى مُخْتَلِفٍ يخدمُهُ النَحْوُ المَعْروفُ بِنَحْوِ الجُمْلَةِ.

لَقَدْ توسَّع مجال البَحْثُ اللِسانِيُّ لِيضُمَّ مَسائِلَ نَحْوِ النَصِّ انطِلاقاً مِنْ ضَرورَةِ التَحَرُّرِ مِنْ قُيودِ نَحْوِ الجُمْلَةِ والحاجَةِ إلى وَسائِلَ لَمْ يَتَضَمَّنْها تَضبطُ التَرابُطَ في بِنيةِ النَصِّ وتُفَسِّرُ آلِيةَ التَعالُقِ بَيْنَ الجُمَلِ (النُصوص) المُتَتابِعَةِ المُتَساوِيَةِ في المُسْتَوى، وَهي الأَشْكالُ النَصِّيَّةُ التي جَرى إقْصاؤُها في الدَرْسِ اللُغَوِيِّ التَقْليدِيِّ الذي قامَ على الفَصْلِ بَيْنَ النَحْوِ، ومَجالُهُ الجُمْلَةُ، والبلاغَةِ، ومَجالُها النَصُّ؛ "فَكانَ "الوَصْلُ والفَصْلُ" و "الابتِداءُ والاستِئْنافُ" و"المَقامُ" حِكْراً عَلَيْها، وما خُروجُ النحاةِ إلى هذه القَضايا إلاّ ضَرورَةً"[8]، وهذه القضايا تُمَثِّلُ أهَمّ الأشكالِ التي تُدْرَسُ الآنَ في إطارِ نَحْوِ النُصوص لأَهَمِّيَّةِ دَوْرِ المَعْنى والسِياقِ فيها مِنْ جِهةٍ، ولأَنّ نَحْوَ الجُمْلَةِ، مِنْ جِهةٍ أُخرى، لَمْ يُقَدِّمْ تَفْسيراتٍ كافِيَةً مُقنِعَةً لآلياتِ التَرابُطِ في كَثيرٍ مِنْ الظَواهِرِ التَرْكيبِيَةِ نَحْوَ مَسائِلِ "الفَصْلِ والوَصْلِ" أو "الابتداءِ والاستئنافِ" أو الجملِ المُترابِطَةِ بلا روابطَ شَكْلِيَةٍ وهي من مُسْتَوى تركيبيٍّ واحدٍ كالجُملِ التَفْسيريةِ أو المؤكِّدةِ، على سبيلِ المثال، من الجُمَلِ التي اكْتَفى النُحاةُ بِوَصفِها بالجُمَلِ التي لا مَحَلَّ لَها مِن الإعْرابِ.

إن معظم الدراسات اللُغَوِيّة الحديثة التي اتخذت من البَحْث في "نَحْو النَصّ" مَوضوعاً لها وانتقلت إليه موجهة انتقادها إلى نَحْو الجُمْلَة، لا تبتغي إلغاءَ قيمتِه أو مَحْوَ عظمةِ التُراث النَحْويّ الضخم واستبدال نحو آخر به[9]، بل إنها تُؤَكِّد أن نَحْو النَصّ إنما هو منهج آخر موازٍ لنَحْو الجُمْلَة مجاله النَصّ بوصفه الوحدة اللُغَوِيّة الكبرى، من خلال استكشاف زوايا متعددة في النَصّ أهمها الاتساق والانسجام وأدواتهما، والإحالة بوصفها عنصراً مهماً من عَناصِر بناء النَصّ وتَماسُكه، والسِياق النَصّي أو المقام وقناة الاتصال، وأطراف الحدث التَواصُلِيّ في النَصّ[10]. وبذلك فإن نَحْو النَصّ قد حددت له وظائف لا يتأتّى له إنجازها لو بقي منهج النَحْو مقيداً بحدود الجُمْلَة، رغم أن بعض الظواهر التي كانت تعالج في إطار النَصّ، بوصفه وحدة كبرى، شكلت الأساس لبحوث نَحْوِيّة سابقة كانت تعد الجُمْلَة أكبر وحدة في التحليل، غير أن نَحْو النَصّ اتجه إلى عَناصِر إضافية في التحليل ولجأ في تَفْسير النُصوص ودراستها إلى مَبادِئ دلالية ومنطقية مع

القواعد التركيبية ابتغاء صياغة قوانين ناظمة تحكم تَماسُك أجزاء النَصّ. المَسْأَلَة، إذاً، بين نَحْو الجُمْلَة ونَحْو النَصّ، أن الأول قد عرض لمَسائِل مُهِمَّة متصلة بظواهر تركيبية نصية "بِشَكْلٍ منظم وفي إطار أهداف محددة، ولكن عندما اتسع مجال البَحْث بإدخال تصورات أكثر شمولية، صار من الضروريِّ نقلُها إلى إطار نظريّةٍ كلّيّةٍ لا تتقيّد بحدود الأشكال المدروسَة"[11]. وكوّنتْ هذه التصورات المَبادِئ الأساسية لنَحْو النَصّ الذي يسعى، وفق أكثر التعريفات مباشرة وأقلها تشعباً[12]، إلى محاولة تَأْسيس مَبادِئ (أو قواعد) شَكْلِيّة لُغَوِيّة أو دلالية تحكم عملية انتظام متتالية من الجمل في نص ما. فنحوُ النَصِّ متَّصِلٌ بنحو الجملة، إلاّ أنّ غياب الجوانب الدلاليّة والتواصلِيّة من النحو التقليديّ دفع علماء النصِّ إلى البحث عن صيغة يمكنها جمع تلك الجَوانِبِ[13].

التُراث اللُغَوِيّ ونَحْو النَصّ

لعلّ من نافلة القول الإشارَة إلى أن البَحْث لا يقصد بحال ما إلى إبطال نسب نَحْو النَصّ وارتباطه بالدراسات اللِسانِيّة الحديثة لإثبات نسبه إلى التُراث اللُغَوِيّ العَرَبِيّ، بل يبتغي مقاربة هذا التُراث لتجميع صورة مُتَّسِقة تظهر ملامح نحو آخر مغاير لنَحْو الجُمْلَة الذي تفرد بالعناية والدرس، بحيث تُمَثِّل أجزاء هذه الصورة مَبادِئ مؤسسة لنحو عَرَبِيّ مجاله أو مادته النَصّ لا الجُمْلَة، فالدِراسَة، إذاً، تُحاوِل الوقوف على إسهامات المتقدمين فيما يَتَّصِل بنَحْو النَصّ وفق ما يَرْتَبِط بهذا المُصْطَلَح الحديث من مفاهيم تؤلف بناءه. ومع أن التُراث اللُغَوِيّ العَرَبِيّ لم يخص هذا الموضوع بباب مستقل، وأنّ الإشارات المتصلة به تتعاون في تقديمها، دونما اتفاق، علوم لُغَوِيّة مُخْتَلِفَة؛ فإن الدِراسَة ارتأت استنطاق التراثَ النَحْويَّ بِشَكْلٍ خاصّ مع الإشارَة إلى مَسائِل ضُمَّتْ، لِغاياتٍ تنظيمية مَنْهَجِيّة، إلى علم المعاني الذي يصلح بدوره أن يكون نموذجاً متكاملاً لنحو العَرَبِيّة النَصّي، ويُمَثِّل من وجهة نظر الباحث، مُسْتَوى متقدماً من النَحْو مجاله النَصّ. وقد لا يصح، عملياً، الفصل بين علم النَحْو، بمَفْهومه العامّ، وعلم المعاني، لِكَوْنِ الثاني يُمَثِّلُ مُسْتَوىً أعلى من مستويات الربط النَحْويّ. والعلمان، وإنْ اختلفا نظرياً، يكونان معاً صورة متكاملة لنسيج الدرس اللُغَوِيّ، وتُمَثِّل العَلاقَة بينهما إشكالية لدى الدارسين المحدثين. وثمة دِراسَة تحسن الإشارَة إليها في هذا المجال، حاولت بحث هذه الإشكالية[14]، أَكّدَتْ أنّ العَلاقَة بين العلمين لم تكن ملبسة عند القُدَماءِ ولم تشكل عَلَيْهم، وأنّ المُتَأَمِّلَ في كلِّ بابٍ يجد أنّ هناك " تراسلاً بين النحاة وعلماء المعاني، فأعمالهم يكمل بعضها بعضاً، وليس أدلّ على ذلك من أن علماء المعاني أخذوا عن النحاة أهمَّ أصل من أصول النَحْو، وهي مقولة (الأصل).... وهذا التآلف لا ينقض استقلالية كل علم في منحاه وهدفه وغايته ومفرداته"[15].

ويبدو أنَّ ضمان استقلال كل منها عن الآخر من القضايا الأساسية التي تمسك بها القُدَماءُ رغم إدراكهم أنهما يُمَثِّلان مستويين من مستويات النظام اللُغَويِّ وأنهما، كما وصفهما السكاكي (626هـ)، مُتَكامِلان يفتقر الفهمُ الكاملُ لأحدهما إلى فهم الآخر[16]. فنجدهم يجتهدون في وضع الحدود بينهما؛ فعلم النَحْو هو "أنْ تَنحوَ معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً"[17]، وعلم المعاني: "تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة، وما يَتَّصِل بها من الاستحسان وغيره، لتحترز بالوقوف عَلَيْها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[18]، فكل منهما مكمل للآخر وإن كان النَحْو أساساً لعلم المعاني والثاني متمم للأول كما يشير القُدَماءُ، إلا أن الأول ينطلق من المبنى إلى المعنى، والثاني ينطلق من المعنى مستقصياً التراكيب الموافقة التي تلبّي حاجات السياق والأحوال المُخْتَلِفَة. ويُؤَكِّد ابن الأثير (637هـ)، أن موضوع علم النَحْو "الألفاظ والمعاني" والنَحْو يسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللُغَوِيّة، وموضوع "علم المعاني" الفصاحة والبلاغة ومصاحبة يسأل عن أحوالهما اللفظية والمعنوية[19].

إنَّ طَبيعةَ العَلاقَةِ التكامُلِيَّةِ بَينَ العِلمَيْنِ التي تَتَراوَحُ بَينَ الاتِّصالِ والانفِصالِ تُنْكِرُ وُقوعَ أَيِّ إشكالِيَّةٍ في هذه العَلاقَةِ وتُؤَكِّدُ إمكانيَّةَ دِراسَةِ كُلٍّ مُستَوىً مستقلاً أو متكاملاً مع الآخر، ولَعَلَّ أَهَمَّ ما يدعَمُ هذا الرأيَ الحقيقةُ الماثلةُ في تُراثِ القُدَماءِ التي تُؤَكِّد اعتمادَ علمِ المعاني، بلْ البلاغة، على النَحْو، وأَنَّ الدرسَ البَلاغِيَّ التَمَسَ بِداياتِهِ مِنْ عِلْمِ النَحْوِ وأَنَّ صَرْحَ البَلاغَةِ تَأَسَّسَ عَلى جُهودِ النُحاةِ واللُغَوِيّينَ. كَما أَنَّ أَهَمَّ أَعلامِ البلاغةِ كانوا مِن النَحْوِيّينَ، فعبدُ القاهرِ الجُرجانِيُّ (471هـ) صاحبُ أهمِّ أثرٍ بلاغيٍّ "دَلائِلِ الإعجازِ"، لَهُ في النَحْوِ: العواملُ المائةُ في النَحْوِ، والمُقْتَصِدُ في شَرْحِ الإيضاحِ والجُمَلِ في النَحْوِ، ونَجِدُ تَرْجَمَتَه مع النحاة، فهو نَحْوِيّ وظف فهمه النَحْوِيّ الدقيق في صياغة نَظَرِيَّة النظم وعلوم المعاني التي تُمَثِّل مُستَوى متقدماً من النظام اللُغَوِيّ تجاوز الحدود التي وقف عندها النَحْو العَرَبِيّ بوصفه نحو جُمْلَة.

النحوُ العَرَبِيُّ نحوُ جُملَة

لا بُدَّ للدارس وهو يتعامّل مع التُراث النَحْوِيّ العَرَبِيّ من الاهتمام بالواقع الذي تأسس عَلَيْه كلام النحاة والغاية التي ارتبطت نشأته به، وهذا الفهم مهم لإدراك طبيعة الدرس النَحْوِيّ حتى "لا يحاكم النحاة بغير هذا المنحى ولا بغير هذه الغاية، وحتى لا تشكل عناية النَحْوِيّ بالتركيب ولا تلتبس بعناية البلاغي"[20] ولَقَدْ كان النحاة واضحين جداً في وصفهم وظيفة النَحْو اعتماداً على الغاية منه؛ ويُمَثِّل نص ابن جني (392هـ) الآتي تقييداً واضحاً لوظيفة الدرس النَحْوِيّ،

يقول:"ليلتحق من ليس من أهل اللغة العَرَبيّة بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"[21].

ومن طرف آخر نجدهم مدركين أن كل ما تجاوز الغاية التي أسسوا نحوهم عَلَيْها انتقل من النَحْو (نَحْو الجُمْلَة) إلى مجال آخر من الدرس اللُغَويّ، ويطالعنا في هذا الشأن نص ثمين لابن هشام(761هـ) لا يقبل التأويل، حينَ يؤَكِّدُ في كلامه على تقدير محذوف في الجُمْلَة أنَّ: "الحذف الذي يلزم النَحْويّ النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خَبَراً بدون مُبْتَدَأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو معطوفاً بدون معطوف عَلَيْه، وأمّا قَوْلُهُم في نَحْوِ:" **وتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَني إسْرائيل**" أنّ التقدير: **ولَمْ تُعَبِّدْني**، فَفُضولٌ في فَنّ النَحْوِ، وإنّما ذلك للمُفَسِّر، وكذا قولُهُمْ: يُحذَفُ الفاعِلُ لِعَظمتِهِ وحَقارَةِ المَفعولِ، أو بالعكسِ، أو لِلجَهلِ بِهِ أو للخوفِ عَلَيْهِ أو مِنْهُ أو نَحْو ذلكَ، فَإنَّه تَطَفُّلٌ مِنْهُمْ عَلى صِناعَةِ البَيانِ"[22]؛ فما اتّصَلَ بِغايَةٍ غَيْرِ الغايَةِ الأَصْلِيَّةِ التي وُضِعَ مِنْ أَجْلِها النَحْوُ عُدَّ فُضولاً وتَطَفُّلاً مِنْ النَحْوِيِّ، وتَدَخُّلاً في عَمَلِ لَيْسَ لَهُ. والنَصُّ، وإنْ قَطَعَ كُلَّ تَأْويلٍ أو احتِمالٍ في وظيفَةِ النَحْوِ التي قَرَّرَها النُحاةُ، يتضمن إشارَة مُهِمَّة إلى مُسْتَوى آخر من النظام اللُغَويّ يتجاوز حدود نَحْو الجُمْلَة لكنه بالضرورة، يمر به أو يَتَأَسَّس عَلَيْه.

إنَّ النَحْو العَرَبيّ، ككُلِّ نحو تَقْليدِيّ، ينتمي إلى نَحْو الجُمْلَة الذي قيد وظيفته داخل حدود الجُمْلَة التي يرى فيها أكبر وحدة لُغَويّة يحق له تحليلها، وليس يخفى أن فِكْرَة اختصاص النَحْوِ بالجُمْلَة قد سيطرت على صياغة القواعد في جميع لغات العالم في القَديم والحديث، وأنّ الاتجاه إلى "نَحْو النَصّ" أخذ يفرض وجوده مع بدايات النصْفِ الثاني من القرن العشرين بعد نشر "زيلينغ هارِس" (Zelling Harris) دراستين اكتستبا أَهَمِّيَّة مَنْهَجِيَّة في تاريخ اللِسانِيّات الحديثة، تحت عنوان تَحْليل الخِطابِ [23]، وعَلَيْه فإن توجه منهج اللِسانِيّات الحديثة إلى "نَحْو النَصّ" لا ينطوي على أي انتقاد أو تهمة يمكن أن توجه إلى التُراث النَحْويّ، ويُؤَكِّد "سعد مصلوح" أن التأكيد على ضرورة إنجاز نقلة مَنْهَجِيَّة في دِراسَة النَصّ العَرَبيّ باستخدام تقنيات "نَحْو النَصّ" بريء كل البراءة من "شبهة الرزاية[24] على التُراث النَحْويّ العَرَبيّ، أو الإدلال على الأسلاف[25]، وإنما هو ثمرة إجلال لهم، واعتراف بعظمة جهودهم ورغبة صادقة في أن نعالج قضايا لغتنا في هذا العصر بمثل الجدية التي عالجها بها الأسلاف في عصرهم"[26]. غير أنه يرى أن مكمن الخطر في قضية النَحْو العَرَبيّ عدم الإحساس بالحاجة إلى تحليل نَحْوِيّ لِلنُصوص رغم ما في هذه النقلة المَنْهَجِيَّة من توجه لإخراج النَحْو العَرَبيّ من حدوده الضيقة وارتباطه بغاية ضئيلة لا تليق به.

وفي السِياق نفسه يُقَدِّم مَصْلوح أساسين مهمين يوجهان الحكم على النَحْو[27]:

الأول: إن النَحْو ليس اللغة، فتطبيق منهج جديد على النَحْو لا يمكن أن يعني هدماً للغة لكنه يكشف عن خصائص علاقات ربما كانت خارجة عن سلطان الملاحظة والتسجيل.

والثاني: إن المشتغلين باللِسانِيّات العَرَبِيّة لا يبدءون من نقطة الصفر المنهجي لِأنَّ ذلك يعني، في هذه المقام، "إهدار أربعة عشر قرناً من النتاج اللِسانِيّ المتميز، الذي هو إنجاز قوم من أعلم الناس بفقه العَرَبِيّة وأسرار تراكيبها، وذخائر تُراثها.."[28].

إنّ العلماء- منذ ابن مضاء (592هـ)- يجاهدون في سبيل الدعوة إلى معاودة النظر في النحو، ودعواتهم في معظمها نقيّة أساسها الإيمان بالحاجة إلى تطوير النظرية النحويّة العربيّة. ويشير "مصلوح" إلى هذه الجهود مع تهوينه من شأن معظم المحاولات التي تدعو لمراجعة النحو بأسماء مختلفة، كإصلاح النحو وإحيائه وتحريره ونقده وتهذيبه وتيسيره، وكذلك ما كان منها "نعتاً لصورة جديدة من صور النحو، يهدف الباحث إلى صياغتها ودعوة الناس إليها، مثل النحو "الجديد" و"المعقول" و"والواضح" "والمصفى"[29]. والظاهر أنّ ضعف قيمة هذه المحاولات آتٍ من تشبّثها بالتقعيد ليكون النحو أكثر انسجاماً مع غايته الأولى: تقويم اللسان أو إصلاح المنطق أو تجنب اللحن. ومع دلالة تلك المحاولات على شعور قوي بضرورة التغيير[30]؛ فإنّ النحو -بصورة عامّة- لم يفِد منها وظلّ يراوح مكانه داخل إطاره التعليمي المقيِّد محافظاً على صورته الأولى التي ولد بها وكانت وقتئذٍ متوافقة مع غايته وظروف نشأته. ولعلّ أكثر ما يعنينا في كلام "مصلوح" على رحلة نحو العربية من مستوى الجملة إلى مستوى النصّ أنّه- مع إجلاله للتراث اللساني العربي - يُقرّر أنّ النحو العربي لا يمتلك، بصورته المألوفة،منهج النحو النصّي، وأنّ ذلك متّصلٌ بما أطلق عليه: المعوقات المنهجية لنجاح استخدام النحو العربي في التحليل النحوي للنصوص[31] نوردها بإيجاز:

1- النحو العربي موضوع لتحليل الشواهد والأمثلة، ومعظم ذلك جمل مجتزأه أو مصنوعة، وثمة شواهد هي أخبار آحاد، أو آثار لهجات قديمة تداخلت ففتحت باباً لا يغلق للشذوذ والجواز، ما أضعف النحو[32].

2- اتّخذ النحو سمة تشريعية ذات طابع تعليمي معياري، ما قيّد قدرته على تحليل الظواهر اللغوية بمنأىً عن دائرة الصواب والخطأ، إلا ما تأثّر من كتب أصول النحو بعلوم الأصول ومصطلح الحديث كالمزهر للسيوطي[33].

3- استبعد النحو العربي فكرة التغير اللغوي، ورأى أنّ أيّاً من مظاهر التغير الحادثة لحناً اللغة بريئة منه، تسليماً بأنّ منتصف القرن الثاني الهجري يمثّل - على رأي الجمهور- الحدّ الذي يقف الاحتجاج عنده، وهذا الموقف يُعَدّ نقطة افتراق بين النحو العربي واللسانيات الحديثة التي تعترف بإمكان دراسة اللغة تزامنياً"Synchronic" أو تعاقبياً "Diachronic" إذ فكرة الزمانية من التصورات المنهجية الهامة لصياغة نحو النص، أما النحو العربي فهو لا زماني (Achronic)[34].

رابعاً: لم تعتنِ كتب النحاة بأمر السياق أو المقام في قواعد النحو إلاّ في حيزٍ هامشيٍّ، وظلّ هذا المنهج هو الغالب على دراساتهم منذ اتخذت صورتها المستقرة في القرن الرابع الهجري[35]. غير أنّ مصلوح يشير إلى التفاتات مهمّة في كتب المتقدمين من النحاة مثل "سيبويه" ساهمت في التقاء تياري البحث النحوي والدرس البلاغي ليتشكل منهما "علم المعاني" أو ما يمكن تسميته: النحو المقاميّ الذي يعدّ الجرجاني النحويّ(471هـ) واضع أصوله إحياءً لروح المعنى والحس والتذوق في علم النحو بعد أن "أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب، فحولوه هدفاً أولاً وأخيراً" على حدّ كلامه[36].

ويرى "مصلوح" أنّ هذه المعوقات المنهجية تجعل من الموروث النحوي عاجزاً عن التعامل مع نحو النص، وأنّه افتقد خاصية النظامية المنهجية التي تعترف للغة بمستويات تحليلية ينهض يدرسها علم من علوم اللسان، "فكان من الطبيعي أن تغيب عنه فكرة تحديد العلاقة بين هذه المستويات ... "[37].

ورغم حكمه المطلق فإنه يعود ليستثني منه كتاب المفتاح للسكاكي (626هـ) الذي يراه نسيج وحده في الجمع بين مستويات البحث اللساني جمعاً على وجه التَدَرُّج واللزوم ما يؤهله أن يكون صيغة مناسبة نستعين بها لصياغة "نحو النص" العربي والدخول في حوارٍ منهجيٍّ مع الأسلوبيات اللسانيّة [38].وهذا من الناحية النظرية صحيحٌ بناء على ما قرّره "السكاكي" في مقدمة الكتاب، وبناء على أسلوبه في الجمع بين مستويات البحث اللساني جمع تَدَرُّجٍ ولُزومٍ، أمّا عملياً فإن "السكاكي" لم يُوفّق كثيراً في الربط بين تلك المستويات وتوظيف فائدة كل مستوى في الذي يليه،رغم تأكيده أن ذلك كان من أهم أهداف الكتاب [39].

المبادئُ المُؤَسِّسَةُ لنَحْوِ النَصِّ وَنَظَرِيّة النحوِ العربيِّ

تأسيساً على ما تقدّم وبموافقة "مصلوح" في معظم ما ذهب إليه وبتأكيد أنّ الدرس النحوي العربيّ رسم له النحاة إطاراً محدداً ومعالم واضحة، وأنّه يختلف في منهجه وغايته عن

"نحو النصِّ"، نستطيع اتخاذ منهج متوازن يبحث في التراث اللساني عن مبادئ تصلح أساساً لنحو العربية النصّيّ، اعتماداً على أنّ الموروث النحوي تضمن اشارات إلى الاكتفاء بالسياق التواصلي لتحقيق انسجام النصّ. ومراعاة المقام والغرض التواصلي بين المرسِل والمتلقّي، ما يُعدّ أهمّ أساسٍ في "نحوِ النَصِّ"[40].فضلاً عمّا قدّمه التراث النحويّ مِن تحليلات مهمة للتعالق بين أجزاء الجملة، ما يعَدّ أساساً لبحث نحو النص من مستوى الجملة وما دونها، من حيث الشكل، والمتواليات الجملية، وشروط الفصل والوصل، ومعاني الأساليب، وأشكال السياقات الاكتفاء بعلم المخاطب وغير ذلك مما يتصل بربط النص المنجَز بالمقام، وغيرها من الظواهر التي يمكن البناء عليها في بحث نحو العربية النصّيّ.

وليس من شأن الدِراسَةُ هُنا أن تُعنى بِبَحْثِ شروط النَصِّيَّة، لكنها تنطلق من مُسَلَّمَةِ النَصِّيَّةِ هذه مُكْتَفِيَةً بأنْ يَكونَ النَصُّ المَقْصودُ في " نَحْوِ النَصِّ " ما كان كلاماً مُنْجَزاً في عمليةٍ تَواصُلِيَّةٍ ومحققاً الانسِجامَ بمراعاةِ المقامِ. أما أهم ما تعنى به فمتصل بما ورد في تُراثنا اللُغَويِّ من كلام اللُغَويِّين وتعليقاتهم على ربط النَصّ المُنْجَز (المتحقق على السطح)، أو بعضه، بسِياق خارج النَصّ مهما كان حجم ذاك النَصّ: جُمْلَة أم دونها أم فوقها [41]، ومهما كانت طبيعة هذا السِياق. وبالَقَدْر نفسه ستهتم الدِراسَة بما أورده القُدَماءُ لتَفْسير آلية الربط بين جملتين (أو أكثر) من المُسْتَوى التركيبي نفسه [42]. ومع أَهَمِّيَّة الكشف عَنْ مُنْجَزاتِ القُدَماءِ في مَجالِ تَأْسيسِ مَبادِئِ نَحْوِ النَصِّ مِنْ خِلالِ شُروحاتِهِم وتعليقاتهم، فثمة أَهَمِّيَّة أخرى لا تقل عنها تتجلى في إدراكهم الدقيق لشروط النَصِّيَّة فيما يَتَّصِل بصياغة النَصّ، كشرط التَرابُط بين العَناصِر المكونة لِلنَصِّ وبخاصّة الجمل، وفيما يَتَّصِل بكون النَصّ صيغة لُغَوِيّة مُنْجَزة بما يقتضيه الإنجاز من بيان القصد والفائدة ومراعاة المقام وأطراف العملية التَواصُلِيّة لتحقيق الانسِجام [43].

أما منهج الدِراسَة في عرض إسهامات اللُغَوِيّين العرب، فيستند إلى أساسين مهمين يُمَثِّل الأول ربط النَصّ المُنْجَز لُغَوِيّاً بما هو خارج النَصّ، أي مقام النَصّ أو سِياقه، قصد تَفْسيره أو توضيح وظيفته، ويُرادُ بالسِياقِ هنا: سِياق الحال وسِياق اللغة. أمّا الأساسُ الثاني فَمُتَّصِلُ بتوضيح آليات الربط بين النُصوص (الجمل) من المُسْتَوى التركيبي الواحد؛ أي أنّ الأول قائم على مبدأ الإحالة على سِياق خارج النَصّ، والثاني يقوم على مبدأ التَرابُط بين الجمل النُصوص.

وَتَجْدُرُ الإِشارَةُ هُنا إلى أَنَّ علماءَ النَصِّ المُعاصِرينَ يَعْتَنونَ كثيراً بالقضايا المتصلةِ بتحليلِ عَناصِرِ النَصِّ استناداً إلى عالَمِ خارجِ النَصِّ، وهو نوعٌ من النَحْوِ ينْضَمُّ إلى غيرِهِ مِنْ "الأَنْحاءِ" التي تتعامَلُ مع النَصِّ، على اختلافِ كلٍّ منها في اتجاهاتِهِ وأصولِهِ التي يقومُ عَلَيْها، ويُسَمّيهِ البَعضُ: النَحْو التَفْسيريَ[44]، ووظيفَتُهُ تحليلُ عَناصِرِ النَصِّ (أو مكوّناتِهِ) وأوجه التَرابُط النَصّي

للمستويات المتعددة التي تؤثر في تشكيل النَصّ وانسجامه، وبحث العوامل المكوّنة لِلنَصِّ ووظائفها المُؤَسِّسَة للكلام وإدراج الكلام (النَصّ) في سِياقاتٍ ومقاماتٍ [45].

الأساسُ الأوّلُ: رَبْطُ النَصِّ المُنْجَزِ بالمَقامِ (السِياق المحيط بالنَصِّ):

أوّلاً: البناءُ على عالَمِ النَصِّ (السِياق المَقامِيّ)

يُكْثِرُ النُحاةُ في تَفْسيراتِهِمْ بَعْضَ التراكيبِ أو تَحْليلِ دلالاتِها النَحْويّةِ مِن اللجوءِ إلى شرحِ السِياقِ المُحيطِ بالنَصِّ، أي أنَّهُمْ يَسْتَعينونَ، لتحقيقِ انسجامِ النَصِّ، بسِياقٍ اجتماعيٍّ ليسَ جُزْءاً من التركيبِ النَصِّيِّ [46] ما يعدّ أساساً مهماً لدى علماء النص المعاصرين فيما يتصل بعلم لغة النص [47].

ونجد في "الكتابِ" أدلّةً واضحةً على اعتمادِ سيبويه (180هـ) على القرائنِ الحاليّةِ أو الظروفِ المحيطةِ بالنَصِّ اللُغَويِّ، وبخاصّة في كلامه على حذف عَناصِرِ لُغَويّة من النَصّ اعتماداً على دلالات عَناصِرِ الموقف في تحقيق انسجام النَصّ واستحضار المحذوف. ومن أهم الوثائق الشاهدة على وضوح الفِكْرَة عند سيبويه ما ذكره عن إمكانية حذف المُبْتَدَأ مع بقاء الخَبَر اكتفاء بقرينة الحال المُرْتَبِطَةِ بإحدى الحواسِّ، وذلك "أَنَّكَ رأيتَ صورةَ شخصٍ فصارَ آيةً لكَ على معرفةِ الشخصِ فقلتَ: عبدُ اللهِ وربّي، كأَنَّكَ قُلْتَ: ذاك عبدُ اللهِ، أو هذا عبدُ اللهِ، أو سمعتَ صوتاً فعرفتَ صاحبَ الصوتِ، فصارَ آيةً لكَ على معرفَتِهِ فقلتَ: زيدُ وَرَبّي، أو مَسَسْتَ جسداً أو شَمَمْتَ ريحاً فقلتَ: زيدُ أو المسكُ، أو ذُقْتَ طعاماً فقلتَ: العَسَلُ"[48]، أو "إذا رأيتَ رَجُلاً مُتَوَجِّهاً وِجْهَةَ الحاجِّ قاصِداً في هيئةِ الحاجِّ فقلتَ: مكّةَ وَرَبِّ الكعبةِ، حيثُ زَكِنْتَ[49] أنَّهُ يُريدُ مَكّةَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يُريدُ مكّةَ واللهِ. ويجوز أَنْ تقولَ: مكّةَ واللهِ، على قولِكَ: أرادَ مكّةَ واللهِ...، أو رأيْتَ رجلاً يُسَدِّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرْطاسِ، فَقُلْتَ: القرطاسَ واللهِ. أي يُصيبُ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وقْعَ السهْمِ في القرطاسِ قلتَ: القرطاسَ واللهِ، أي أصابَ القرطاسَ[50].ويرى "سيبويه" أنّ كثرةَ الاستعمالِ عاملٌ مُهِمٌّ ساهَمَ في تَحَوّلِ بِنيَةِ النَصّ واستغنائِه عن جزء من التركيب لدلالة القرينة الحالية (سياق الحال) عليه[51].

ومن أمثلته ما أورده سيبويه في سِياقِ كلامِهِ على حَذْفِ المُبْتَدَأِ اكتفاءً بما يظهر من دلالة السِياق ومقتضى الحال عَلَيْه، وهي تُمَثِّل نوعاً من النُصوص التي جرت كالأمثال بين الناس وتكون في كل عصر بوصف اللغة ظاهرة اجتماعية؛ فمما أورده مستنداً في تَفْسيره على سِياق الحال قولهم:" مَنْ أَنْتَ زَيْدُ" أَيْ "مَنْ أَنْتَ كلامُكَ زَيْدُ" [52].

وقد أورد "ابن جنّي" في الخصائص بعض أمثلة "سيبويه" وأضاف أمثلة أخرى معلقاً بأن "المحذوف إذا دلت الدلالة عَلَيْه كان في حكم الملفوظ به" [53]، وأن "دلالة الحال عَلَيْه نابت مناب اللفظ به" [54]، أو بعبارة أخرى فإن سِياق الحال يقوم مقام النَصّ الغائب لبناء النَصّ أو تَفْسيره، من ذلك " قولهم لرجلٍ مُهْوٍ بسيفٍ في يده: زيداً، أي: اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به. وكذلك قولهم للقادم من سفر: خيرِ مقدمٍ...، أي قدمت من خير مقدم، وكان "رُؤْبَةُ" إذا قيل له: كيف أصبحْتَ؟ يقول: خَيْرٍ عافاك اللهُ، أي بخيرٍ، يحذف الباء لدلالة الحال عَلَيْها بجري العادة والعرف بها" [55]. والعرفُ والعادةُ وما جرى ببين الناس كالمثلِ عَناصِرُ مُهِمَّةٌ في تشكيلِ عالَمِ النَصِّ الذي يقوم طرفا الاتصال بالاستناد إليه عند إنتاج النَصِّ أو تلَقّيهِ؛ فالمُتَكَلِّمُ (المُرْسِلُ) يعتمد على السِياق الاجتماعي وقدرةِ المُخاطَبِ (المُتَلَقّي) على ملء العَناصِرِ الغائبة من النَصّ، وبالمقابل فإن المخاطب (المُتَلَقّي) يعتمد على السِياق الاجتماعي وافتراض أن النَصّ منسجم وأن هذا الانسجام يتحقق باستحضار العَناصِرِ الغائبة من النَصّ. وكما يرى المبرد (285هـ)، فإنّ ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس يجوز حذفه لعلم المخاطب، ومثلُ هذا كثيرٌ في كلام العربِ[56].

التركيب النَصِّيُ، إذاً، يُمكِنُ الاستغناءُ عن جزءٍ منه أو بعض أجزائه ولا يختلُ انسجام النَصّ الذي يعني، بصورة ما، تحقق التواصل أو حدوث تفاعل تام بين عَناصِرِ النَصّ أو أجزاء عالمه أو سِياقاته المتنوعة، وهذا بالضبط ما جاء به علماء النَصّ في كلامهم على عَلاقَة النَصّ بسِياقاته ضمن مقولاتهم في علم لغة النَصّ، وبخاصّة في مقولاتهم عن تحقق التَماسُك الدلالي، أي الوظائف التي تتشكل من خلالها مكونات عالم النَصّ [57].

إنّ استنادَ النَحْوِيِّ في تَفْسيرِ النَصِّ اللُغَوِيِّ المُنْجَزِ عَلى عالَمِ النَصِّ أو سِياقِهِ (غيرِ اللُغَوِيِّ) ليس من قبيلِ البَحْثِ في التَماسُكِ التركيبيِّ لِلنَصِّ، إذ لا يَنْشَغِلُ أَيُّ مِن المُرْسِلِ أو المُتَلَقّي بِملءِ الفراغاتِ التي تركها النَصُّ الغائبُ لُغَوِيّاً بقَدْرِ ما يَهْتَمُّ كلٌ مِنْهُما بِانْسِجامِ النَصِّ، بارتباطه بسِياقه المحيط، من هنا يزداد تقديرنا لعلمائنا القُدَماءِ الذين أشاروا إلى هذه المَسائِل التي تبحث الآن في مُسْتَوى متقدم من مستويات "نَحْو النَصّ" لتجاوزها مُسْتَوى الربط بالسِياقات اللُغَوِيّة إلى مُسْتَوى الربط بالسِياقات غير اللُغَوِيّة.

لَقَدْ اشترط النحاة لتحقيق انسجام النُصوص المفسرة، استناداً إلى سِياقات غير لُغَوِيّة، توافر عنصر المقبولِيّة الذي يَعْني تماماً إحداثَ التَفاعُلِ بين طَرَفَي الرسالَةِ اللُغَوِيّةِ: (المُرْسِلِ والمُتَلَقّي / المُتَكَلِّم والمخاطَب). ولذلك يشيرون في تَفْسيراتِهِمْ انسجامَ تلكَ النُصوص إلى كثرةِ الاستعمال التي يعممونها في تَفْسيرِ كثيرٍ مِن أنواعِ الحذفِ النَحْوِيِّ، و"سيبويه" يُفْرِدُ لِهذا السببِ باباً خاصّاً: "ما حُذِف مِنه الفعل لِكثرتِهِ في كلامِهِم حتى صار بِمَنْزِلَةِ المَثَلِ" [58]، ونجده يفرد باباً لما

جرى من الأمر والنهيِ على إضمارِ الفعلِ المستعمل إظهاره إذا علِمتَ أنّ الرجلَ مُستَغنٍ عن لَفظِكَ بالفعلِ"[59]، من ذلك قول العربِ في مثَلٍ من أمثالهم: "اللهمّ ضَبعاً لا ذِئباً" إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل"[60]. ومنه قول العرب: "أمرَ مُبكِياتك لا أمرِ مُضحِكاتك.. و"الظباءَ على البقرِ" يقول: عليك أمر مبكياتك، وخَلِّ الظِباءَ على البَقَر"[61]، "ولو رأيت أناساً ينظرون لهلالٍ وأنت منهم بعيد فكبّروا لقلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ، أي: أبصروا الهِلالَ"[62].

فهذه النُصوصُ، وما تقدّم مِنْ نُصوصٍ مُماثِلَةٍ، تُمَثِّلُ شواهِدَ واضِحةً على النُصوصِ المُنْجَزةِ في بِنىً سطحيةٍ غيرِ مكتملةٍ نَحْوِيّاً لكنّها مكتملةٌ دلالياً وهي ما يُسَمّيهِ علمِ لغةِ النَصِّ "النَصّ الأقل من الجُمْلَة"، غير أن خطورة هذه النُصوص تكمن فيما أحاط بها من تحليلات دقيقة للنحاة اعتمدوا فيها على ربط النَصّ الظاهر على السطح بالسِياق الاجتماعي، وهم عندما يقومون بذلك إنما يُقَدِّمون أسساً مُهِمّة تصلح مَبادِئ للنَحْو النَصّي العَرَبِيّ خاصّة أنهم في تحليلاتهم يُقَدِّمون تَفْسيرات مُهِمّة في إطار نَحْو النَصّ، منها ربط النَصّ المُنْجَز غير المكتمل نَحْوِيّاً بالمقام الخارِجِيّ، وتقديم تَفْسير للحذف من حيث سببه أو غرضه، وهما أمران يتقاطعان لكن في نقطة خارج النَصّ ما يجعل الكلام المتصل بهما من أولويات نَحْو النَصّ.

ثانياً: مَرْجِعِيّةُ عِلْمِ المُخاطَبِ (تَفْسيرُ النَصِّ اكتِفاءً بمَعرِفَةِ المُتَلَقّي)

إنّ الشَبَكَةَ التي تُؤَسِّسُ عملية التخاطب شبكة معقدة تؤكد أنّ العناصر غير اللغوية تُحَدِّدُ خَصائِصَ الخِطابِ إذ يُعتَمَدُ، مثلاً، على الخِبرة المشتركة بين المُتَكَلِّمِ والمُتَلَقّي في تحديد خصائص الخِطابِ[63].

ويُصَرِّحُ "سيبويه" بأن العرب "قد تترك الخَبَر (الجواب) في كلامهم لعلم المخَبَر لأي شيء وضع هذا الكلام" [64]، ومع أن الإحالة على علم السامع في تَفْسير النَصّ تختلط في بحث النحاة لها مع حذف الأجوبة الذي يكثر وقوعه في الشرط والقسم والطلب استغناءً بما يدل عَلَيْه في النَصّ (سِياق مقالي)؛ فإنهم فرقوا بين النوعين وقدموا تعليقات مُهِمّة تنتمي بِشَكْلٍ صريح إلى علم نَحْو النَصّ بالمَفْهوم المعاصر، وهم في كل ذلك يفرقون بين دليل السِياق المقالي على المحذوف، ودليل معرفة المخاطب عَلَيْه، وهو (أي الثاني) ما نحن مهتمون به هنا، أمّا الأول فنعود إليه حين الحديث عن الإحالة إلى السِياق اللُغَوِيّ (المقالي).

إن الشواهد اللُغَوِيّة على حذف جواب الشرط (مثلاً) لعلم المخاطب به كثيرة، نحو حذف جواب (لو) استناداً إلى معرفة المخاطب، وهو ما يعده الَقُدَماءُ من سنن العرب وأنه مَعْروف كثير الورود في العَرَبِيّة[65]. يقول "المبرد": "فأمّا حذف الخَبَر فمَعْروف جيد من ذلك قوله: **{وَلَوْ أَنَّ**

قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى بَل لِّلَّهِ الأَمْرُ جَمِيعاً أَفَلَمْ يَيْأَسِ الَّذِينَ آمَنُواْ أَن لَّوْ يَشَاءُ اللّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعاً} [الرعد: 31] لم يَأْتِ بخَبَرٍ لِعِلْمِ المُخاطَبِ. ومثل هذا الكلام كثيرٌ ولا يجوزُ الحذفُ حَتّى يكونَ المحذوفُ معلوماً بِما يَدُلُّ عَلَيْهِ مِن مُتَقَدّمِ خَبَرٍ أو مُشاهَدَةِ حالٍ" [66]. والمبرد في هذا المثال وغيره يرد أمر الحذف مع بقاء انسِجام النَصّ الى علم المخاطب كقول القائل مستنداً إلى فهم المخاطب: "لو رأيت فلاناً وفي يديه السيف" [67]. ويرى "ابن هشام" أن تقدير الجواب في قوله تعالى: **{وَلَوْ أَنَّ قُرْآناً سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ}** [الرعد: 31] هو: **"لَما آمنوا"**، خِلافاً للنَحْوِيّينَ الذينَ يُقَدِّرونَ: **" لَكانَ هذا القُرْآن"**[68]. ومثله قوله تعالى: **{وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً إِنَّا مُوقِنُونَ}** [السجدة: 12]، أي: لرأيت أمراً فظيعاً[69]، ومثله **{وَلَوْ تَرَىَ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ }** [الأنعامْ: 27] أي لرأيت أمراً فظيعاً لا تكاد تحيط به العبارة[70]، إذ يضاف إلى الاتكاء على فهم المخاطب لتَفْسير النَصّ توسيع مدى الدلالة الممكنة لِلنَصِّ الى أقصى غاية.

ولما كان هدفنا هنا التمثيل لا الحصر نذكر الأمثلة الآتية من نظائر هذا النوع من الحذف استناداً إلى فهم المخاطب مع الإشارَة إلى مواضع تعليق النحاة عَلَيْها:

- قوله تعالى: **{فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ}** [الأنعامْ: 35] جوابه الغائب: فافعل [71].

- قوله تعالى: **{وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ}** [النور:10] أي لهلكتم [72]، أو لأخذكم بما فعلتم[73].

- قوله تعالى: **{ حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}** [الزمر: 73] حذف الجواب استغناء بدلالة الموقف وفهم المخاطب ولإطلاق كل تصور ممكن من المخاطب لهذا الموقف الغني بالتوقعات[74].

ويعلق "المبرّد" على قوله تعالى:**{إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}** [الانشقاق:1-2] بأن قال قوم فيه:" الخَبَر محذوف لعلم المخاطب كقول القائل عند تشديد الأمر: إذا جاء زيد. أي إذا جاء زيد علمت. وكقوله: إن عشت. ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب. كقول القائل: لو رأيت فلاناً وفي يده السيف" [75].

إن تتبع تعليقات سيبويه في الكتاب على ما وقع فيه الحذف من الكلام يُؤَكِّد اهتمام سيبويه بالإحالة على علم المخاطب لتَفْسير انسِجام النَصّ، ولا بأس من إيراد بعض الأمثلة للتدليل على هذه العناية، وهي أمثلة مختارة على سبيل الإشارَة إلى الكثير بالقليل.

يقول في الحذف الواقع في كلام العرب "حينئذ الآن": "وإنما يريد: حينئذ واسمع إلي الآن، فحذف واسمع كما قال: تالله ما رأيت كاليوم رجلاً، أي كرجل أراه اليوم رجلاً. وإنّما أُضمَروا ما كانَ يَقَع مُظْهَراً استِخْفافاً، ولأنَّ المخاطَبَ يَعلَم ما يُعْنى، فجَرى بمنزلة المثل كما تقول: لا عليك، وقد عرف المُخاطَبُ ما تعني أنه: لا بأسَ عليك، ولا ضرَّ عليك ولكنّهُ حُذِفَ لِكَثرةِ هذا في كلامِهِمْ"[76].

وله تعليق طريف في كلامه على الاكتفاء بِعِلْمِ المخاطب في تَفْسير أولوية إعمال الثاني (الأقرب) في تركيب التنازع من نحو قولك: ضربتُ وضربَني زيدٌ، وضربَني وضربتُ زيداً، يقول: "وإنَّما كانَ الذي يليه أولى لقربِ جوارِهِ، وأنّهُ لا ينقض معنىً وأنَ المُخاطَبَ قَدْ عَرَفَ أنَّ الأوّلَ قَدْ وقعَ بزيدٍ...، ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عزَّ وجلَّ: **{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذَّاكِرَاتِ}** [الأحزاب: 35] فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه ومثل ذلك: ونخلع ونترك من يفجرك"[77].

ومن الأمثلة تعليقه على حذف المستثنى لعلم المخاطب بما يقصد له في نحو قولهم: (ليس غير)، و (ليس إلا)، يقول:" كأنه قال: (ليس إلا ذاك)، و(ليس غير ذاك)، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاءً بِعِلْمِ المخاطب ما يعني" [78]. وفي كلامه على الاستثناء بليس ولا يكون يقول:" قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً، وأتوني لا يكون زيداً، وما أتاني أحد لا يكون زيداً، كأنه حين قال: أتوني، صار المخاطب عنده قد وقع في خلده أنَّ بعض الآتين زيد، حتى كأنه قال: بعضهم زيد، فكأنه قال: ليس بعضهم زيداً" [79]. إن تعليقات سيبويه وتعقيباته تُمَثِّل بوضوح اهتمامه بربط النَصّ المُنْجَز بِعِلْمِ المخاطب بحيث يعتمد في ملء فراغات سطح النَصّ على علم المخاطب، أي على المقام الخارجيّ، وهذه الأمثلة المختارة من أقوال النحاة الكثيرة على ربط النَصّ بالمقام الخارجيّ كافية لدعم فرضية تضمن النَحْو العَرَبيّ مَبادِئ مُهِمَّة بل أساسية في مَفْهوم نَحْو النَصّ.

ثالِثاً: مرجعية السِياق اللُغَويّ. (القرائن المقالية)

اهتم الدرس النَحْويّ القَديم بالإحالة على السِياق المقالي كثيراً في إطار بحث المَسائِل المتعلقة بالحذف للاكتفاء بالنَصّ المُنْجَز، وقد وردت مُصْطَلَحات متعددة عند القُدَماءِ تشير إلى ظاهرة الحذف اعتماداً على السِياق المقالي، ونكتفي بالإشارَة إلى بعض هذه المُصْطَلَحات ومصادر ورودها في مظانها، فَقَدْ استخدم سيبويه مثلاً مُصْطَلَحات مُخْتَلِفَة للدلالة على الحذف اعتماداً

على الظاهر من النَصّ، فأكثر من استعمال مُصْطَلَح (الاستغناء) ومشتقاته في مواضع متفرقة من الكتاب[80]، فضلاً عن إفراده الاستغناء بأكثر من باب[81]، وقد سبقت الإشارَة في الدِراسَة إلى نص سيبويه في كلامه على الحذف في نحو: (ليس إلا) و(ليس غير) اكتفاءً بعِلْمِ المخاطب. ومع تردد ورود مُصْطَلَح الاستغناء (أو مشتقاته) كثيراً في كتاب سيبويه فَقَدْ استخدم مُصْطَلَحين آخرين على نحو قليل جداً بالمقارنة مع مُصْطَلَح الاستغناء، هما مُصْطَلَح الاكتفاء ومُصْطَلَح الاجتزاء[82].

ونَجِدُ النُحاةَ بعدَ "سيبويه" يَتَّبِعونَ طَريقَه في استعمالِهِ مُصْطَلَحَ "الاستغناءِ" أو غيرِهِ مِن المُصْطَلَحاتِ الدالَّةِ على بقاءِ تَمامِ الفائِدَةِ في الجُمْلَةِ، أو الانسِجامِ في النَصِّ رغمَ غِيابِ عَناصِرَ لُغَويَّةٍ من النَصِّ المُنْجَز. ومع أننا نجد اختلافات أحياناً عند بعضهم أو أحدهم في طرح أحد المُصْطَلَحات أو تبني مُصْطَلَح بعينه، ورغم أن النحاة جميعاً، وعلى رأسهم سيبويه، يتعامَلون مع هذه المُصْطَلَحات أحياناً في سِياقات مُخْتَلِفَة، بل في موضوعات متباينة؛ فإنَّ كثيراً من إشاراتِهم تتفقُ مع مَطْلَبِنا هُنا في استِكْشافِ أقوالهم وآرائهم في ربط النَصّ المُنْجَزِ بسِياق مقالي داخل التركيب المُعْطى للتحليل أو خارجه. ولما لم يكن من أهداف الدِراسَة تتبع المواضع التي تضَمَّنَتْ استعمالَ النحاةِ للمُصْطَلَحاتِ السابقةِ على نَحْوٍ استِقْرائيٍّ دقيقٍ، فَسَيَكْتَفي بالإشارَة إلى بعض هذه المواضع في مظانِّها بِشَكْلٍ انتقائيٍّ [83]، لتصل الدِراسَة، مِنْ بَعْدُ، إلى إيراد عدد من الأمثلة التي تُمَثِّلُ وثائِقَ شاهِدَةً على اهتمامِهِمْ بهذا الجانب الذي يشكِّلُ حَيِّزاً أَساسِيّاً في بَحْثِ المُعاصِرينَ لأُسُسِ نَحْوِ النَصِّ.

من ذلك ما أورده "ابن هشام" في الباب الذي أفرده للحذف في الكلام، وفصل في شروط وقوعه، فكان منه الحذف المتعلق بدليل مقاليّ، "كقولك لمن قال: من أضرب؟ "زيداً"، ومنه **{وَإِذَا قِيلَ لَهُم: مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قَالُواْ: خَيْراً}** وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجُمْلَة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها نحو: "قال: سلام، قوم منكرون"، أي: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون؟ فحذف خَبَر الأولى ومُبْتَدَأ الثانية..."[84].

يتضمن هذا النَصّ إشارات مُهِمَّة تبين اعتناء النَحْويّ بتقديم تَفْسير واضح لبنية النَصّ (الظاهر) وعَناصِره استناداً إلى قرينة لفظية (سِياق مقالي) في النَصّ، والحذف الذي يطرأ على هذا النوع من النُصوص يسهم في تشكيل النَصّ وانسِجامه. وتكمن مقبولية هذه النُصوص في سهولة ربط العَناصِر اللُغَويّة الظاهرة بالسِياق المقالي لإعادة بناء النَصّ: ماذا انزل ربكم؟ - خيراً

فَقَدْ حذف الفعل والفاعل من جُمْلَة الجواب وظهر على سطح النَص بنية دون الجُمْلَة (خيراً) مرتبطة بالعَناصِر اللُغَويّة المكونة لجُمْلَة الاستفهام **{مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ؟}** [النحل: 24] التي تُمَثِّل قرينة لفظية دالة على الحذف ومسوغة له.

يُزَوِّدُنا نَصُّ "ابن هشام" المُتقدِّمُ بمِلْحَظٍ مُهِمٍّ له زاويتان: الأولى اختلاف الوظائف النَحْويّة التي تشغلها العَناصِر اللُغَويّة الغائبة عن النَصّ (المحذوفة) كمّاً ونوعاً؛ ففي المثال الأول: (خيراً) ثمة جُمْلَة كاملة بطرفي إسنادها: (الفعل والفاعل) قد حُذِفت، وفي المثال: قال: سلامٌ ←— **(سلامٌ عليكم)**، قومٌ مُنْكَرون ←— **(أنْتُم قومٌ مُنْكَرون)**، ثمة جملتان وقع فيهما الحذف، الأولى حذف منها الخَبَر والثانية حذف منها المُبْتَدأ.

أمّا الزاوية الثانية المُشَكِّلَةُ لِلْمَلْحَظِ المَذكورِ فهي أن الجمل المُتَرابِطَة في الأمثلة السابقة من مُسْتَوى تركيبي واحد، وأن الحديث عن تَرابُطها بإعادة بناء النقْص اعتماداً على السِياق المقالي إشارَة مُهِمَّة جِدّاً في بحث كيفية تَرابُط الجمل مباشرة، أي بلا رابط شَكْلِيّ.

- ماذا أنزل ربكم؟. *(أنزل ربُّنا)* خيراً
- سلامٌ *(عليكم)*. *(أنتم)* قومٌ منكرون.

إنَّ أَهَمِّيَّة ما جاء به "ابن هشام" في الباب الذي عقده لبحث موضوع (الحذف) تتجلى في أمرين، الأول تعليقاته المُهِمَّة جداً على بعض الأمثلة بِشَكْلٍ يُؤَكِّد بقوة دور التُراث النَحْويّ في رسم ملامح عَرَبِيّة واضحة لأهم مَبادِئ نَحْو النَصّ، أمّا الثاني فهو تتبعه جميع مظاهر الحذف في الكلام استناداً إلى السِياق المقالي فجاء بأمثلة كثيرة جداً [85]، وسنكتفي بالإشارَة إلى بعضها على سبيل المثال: يقول في كلامه على "حذف الكلام بجملته": "يقع ذلك باطراد في مواضع، أحدها: بعد حرف الجواب، يقال: أقام زيد؟ فنقول: نعم. وألم يقم زيد؟ فنقول: نعم، إن صدقت النفي، وبلى، إن أبطلته، ومن ذلك قوله:

قالوا: أَخِفْتَ؟ فَقُلْتُ: إنّ، وخيفَتي ما إنْ تزالُ مَنوطةً برَجائي" [86].

وذكر من هذا النوع:

"قالت بَناتُ العَمِّ: يا سَلْمى وإنْ كان فَقيراً معدماً؟ قالت: وإنْ

أي: وإنْ كان كذلك رضيتُهُ" [87].

ومن الإشارات اللطيفة كلامه على الحذف في سِياق الشرط؛ يقول عن حذف جُمْلَة الشرط: "هو مطرد بعد الطلب نحو: **{فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ}** [آل عمران: 31]، أي فإن تتبعوني

يحببكم الله"... وجاء بدونه نحو: **{ إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ}** [العنكبوت: 56] أي فَإِنْ لَمْ يَتَأَتَّ إِخلاصُ العبادَةِ لي في هذه البلدة، **فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**، في غيرها.... **{أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّا أُنزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآيَاتِ اللّهِ }** [الأنعام157] أي: إن صدقتم فيما كنتم تعدون به أنفسكم فَقَدْ جاءكم بينة وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم.... وحذف جُمْلَة الشرط بدون الأداة كثير كقوله:

فَطَلِّقْها فَلَسْتَ لَها بِكُفْءٍ وَإِلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلاّ تُطَلِّقْها ؟ " [88].

فهذه الإشارَة إلى حذف جُمْلَة كاملة مكونة من فعل وفاعل ومفعول به مُهِمَّة لاتساق التركيب الشرطي بشقيه، الشق الحاضر من النَصّ وهو الجزاء والشق الغائب المستحضر بقرينة السِياق المقالي "فطلقها".

ومن الإشارات الواضحة التي نجدها لدى ابن هشام في باب الحذف المطول في كتابه المغني تعليقات على أمثلة "حذف أكثر من جُمْلَة"[89] من الكلام يقول:" أنشد أبو الحسن (الكسائي):

إِنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَلالا فَلَوْ في سالِفِ الدَهْرِ والسنين الخوالي

أي إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك... وفي قوله تعالى: **{فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ }** [الفرقان: 36] إن التقدير: فَأَتَياهُمْ فَأَبْلَغاهُمْ الرسالَةَ فكذّبوهُما فَدَمَّرْناهُمْ"[90]، إذ لا يمكن تصَوُّرُ وقوعِ العذابِ على الذين كفروا إلا بَعْدَ أنْ كذّبوا بِالرِسالَةِ التي بلّغوها؛ وهذا الاستِحْضارُ لِلنَصِّ الغائِبِ ليسَ خاصّاً بالانسِجامِ الدلالِيِّ القائِمِ على العلاقاتِ المنطقِيَّةِ بينَ الأحداثِ المرتَّبَةِ فَحَسْب، بَلْ إنَّهُ مُهِمٌّ للرَبطِ التركيبيِّ الذي يُفسِّرُ اقترانَ النتيجةِ الظاهرةِ في النَصِّ **{فَدَمَّرْنَاهُمْ}** بالفاء التي تربط بين سببٍ ونتيجةٍ. إن هذه الإشارَة المُهِمَّة، في كلام "ابن هشام"، إلى الاعتمادِ على النَصِّ الغائبِ (المُكَوَّنِ من عِدَّةِ جُمَلٍ هُنا) في تَفْسير انسِجامِ النَصّ واتساقه تُؤَكِّد اهتمام القُدَماءِ بمَبادِئَ مُهِمَّةٍ للنَحْوِ النَصِّيِّ، من جهة كون هذه الإشارَةِ متَّصِلةً بأساسين مُهِمَّيْن: الأول آلية الربط التركيبيِّ بين جملتين (أو عدة جمل)، من مُسْتَوىً واحدٍ، والثاني أنَّ النَصَّ المُنْجَزَ لا يكون مُتَّسِقاً إلا باستِحضارِ النَصِّ الغائِبِ (المحذوفِ) المرتبطِ بهِ.

الأساسُ الثاني: التَماسُكُ التَرْكيبيُّ لِلنَصِّ (الرَبْطُ النَحْوِيُّ بَيْنَ الجُمَلِ)

"إذا تَوَفَّرَ في أيِّ نَصٍّ جُملتانِ أو أكثر ارتَبَطَتْ الواحدةُ مِنْهُما بالأُخْرى ارتِباطاً بأَداةٍ أو بغَيْرِ أَداةٍ "[91]؛ هذه القاعِدَةُ، رغمَ بَساطَتِها والتسليمِ بها، تُشيرُ إلى مَسْأَلَتَيْنِ مُهِمَّتَيْنِ عِنْدَ الحديثِ عن التَرابُطِ بين أجزاءِ النَصِّ؛ الأولى أن المعطى اللُغَويَّ المُتَرابطَ لا بُدَّ أن يكونَ نَصاً، وهذه حقيقة يمكن قراءتها بالمقلوبِ، أي أن النَصَّ، ليكونَ نصاً، لا بُدَّ من كونِهِ مُتَرابطاً. والثانية تتَمَثَّل في أن التَرابُطَ والربطَ ليسا شيئاً واحداً في اصطلاحاتِ علماءِ النُصوص؛ فَقَدْ يكون النَصّ مُتَرابطاً بلا روابطَ شَكْلِيَةٍ، عندما تَتَرابَطُ الجمل في النَصِّ بلا أدواتِ ربطٍ. ومع أن هذه القاعِدَةَ لم تتضمن نَظَرِيَّةً جديدةً، كما تقدمَ، فإنَّ صياغتَها قد اكتملَت على أيدي علماءِ المعاني العربِ في كلامِهِم الدقيقِ على الفَصْلِ والوَصْلِ بين الجملِ اللذَيْنِ اختصَّ ببَحثِهِما درسُ "البلاغةِ" التي كان مجالُها النَصَّ خلافاً للنحوِ بحدودِهِ وأغراضِهِ المتصلةِ بالجُمْلَةِ، ومع ذلك نجد إشارات مُهِمَّةً لدى النحاة تخدم مَسْأَلَةَ التَرابُط خارج مُستَوى الجُمْلَة، فضلاً عن دورهم الرائد في تَأْسيس المَبادِئ النَحْوِيّة للتَرابُط بين الجمل اعتماداً على نَظَرِيَّة النَحْو العَرَبِيّ في التَرابُط بين عَناصِر الجُمْلَة الواحدة، وتفصيلات النحاة في حديثهم عن العطف بين الجمل، ومحال الجمل من الإعراب والعَلاقَة بين الجمل التي لا محل لها من الإعراب في العطف والاستئناف وما يَتَّصِل بهذه القضايا مما يخدم مَبادِئ نَحْو النَصّ.

وبالنظر إلى قاعِدَة الربط التي تصدق على كل شكل من أشكال التَرابُط النَصّي بين الجمل، نؤيد رأي "الزَنَّاد" في توليد قاعدتين، وفقاً لأداة الربط"؛ القاعِدَة الأولى: قاعِدَة الربط البياني: "كل جملتين متتاليتين في النَصّ ثانيتهما بيان للأولى ترتبطان ارتباطاً مباشراً بغير أداة"[92] وهي القاعِدَة التي بنى عَلَيْها القُدَماءُ مَبادِئَ الفصلِ.

القاعِدَة الثانية: "قاعِدَة الربط الخلافي (بالأداة):" كل جملتين متتاليتين في النَصّ ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط"[93]. وهي تماماً قاعِدَة "الوصل" عند القُدَماءِ.

ونستطيع التأكيد بقوة أن علماء العَرَبِيّة في صياغتهم مبحث "الفَصْل والوَصْل"، قد أنجزوا عملاً محكماً دقيقاً، يلخص أهم مَبادِئ التَرابُط بين الجمل، وسجلوا سبقاً مهماً في تَأْسيس نَظَرِيَّة النَحْو النَصّي[94]. ينتهي عبقري العَرَبِيّة النَحْويّ عبد القاهر الجُرجانيّ، بعد عرضه الأصول والقوانين التي قام عَلَيْها بابُ " الفَصْلِ والوَصْلِ " في العَرَبِيَّةِ، إلى أنَّ الجملَ على ثلاثةِ أضربٍ:

"جُمْلَة حالها مع التي قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكد، فلا يكون فيها العطف البتة، لشبه العطف فيها، لو عطفت، بعطف الشيء على نفسه. وجُمْلَة حالها مع التي قبلها حال الاسم يكون غير الذي قبله، إلا أنه يشاركه في حكم ويدخل معه في معنى، مثل أن يكون كلا

الاسمين فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه، فيكون حقها العطف، وجُمْلَة ليست في شيء من الحالين، بل سبيلها مع التي قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه في شيء، فلا يكون إياه ولا مشاركاً له في معنى بل هو شيء إن ذكر لم يذكر إلا بأمر ينفرد به، ويكون ذكر الذي قبله وترك الذكر سواء في حاله لعدم التعلق بينه وبينه رأساً، وحق هذا ترك العطف البتة؛ فترك العطف يكون إمّا للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية والعطف لما هو واسطة بين الأمرين، وكان له حال بين حالين فاعرفه"[95].

الجُرجانِيّ، بهذا النَصّ، يصوغ المَبادِئ التي يَتَأَسَّس عَلَيْها الربط التركيبي (النَحْويّ) بين الجمل في النَصّ، فيبين حالات الفصل بين الجمل الذي يُمَثِّل الربط المباشر بلا أداة، وبين حالات الوصل الذي يُمَثِّل قاعِدَة الربط الخلافي غير المباشر (باستخدام الأداة)، ولعل أهم ما تضمنه النَصّ انطلاق الجُرجانِيّ في وصف آليات التَرابُط في مُسْتَوى الجمل من الأسس النَحْويّة القارة في نَظَرِيَّة النَحْو العَرَبيّ (نَحْو الجُمْلَة) كامتناع العطف بين الصفة والموصوف، وبين التأكيد والمؤكد، وامتناع عطف الشيء على نفسه، والمشاركة في الحكم بين الجملتين المُتَرابِطَتَيْن؛ فيكون العطف. أو كون كل منهما أجنبية عن الأخرى، فيمتنع العطف. وهي مَسائِل فصل فيها الجُرجانِيّ واستشهد لها بأمثلة كثيرة معلناً منذ البدء منهجه الواضح المؤسس على قواعد النحاة في ضبط علامات العَناصِر اللُغَوِيّة في الجُمْلَة:" واعلم أن سبيلنا أن ننظر إلى فائدة العطف في المفرد، ثم نعود إلى الجُمْلَة فننظر فيها ونتعرف حالها"[96]، ما يُؤَكِّد اتصال نَظَرِيَّة النَحْو النَصّي، المتُمَثِّلة هنا بالفَصْل والوَصْل بين الجمل، بالنَظَرِيَّة النَحْويّة العَرَبِيّة التي اعتنت بالتَرابُط بين العَناصِر اللُغَوِيّة داخل الجُمْلَة الواحدة. وقياساً على القواعد الناظمة للتَرابُط بين عَناصِر العطف في الجُمْلَة فإن الجمل المعطوف بعضها على بعض على ضربين: أحدهما يجري مجرى عطف المفرد على المفرد، وذلك أن يكون للجُمْلَة المعطوف عَلَيْها موضع من الإعراب فيكون حكمها حكم المفرد ويكون عطف الثانية عَلَيْها كعطف المفرد على المفرد فتظهر الحاجة إلى الواو[97]، والضرب الثاني الذي يصفه بما يشكل أمره فهو العطف على جُمْلَة عارية الموضع من الإعراب كقولك:" زيد عالم، وعمرو قاعد" بالعطف الذي لا يستوي مع ترك العطف كأن تقول: "زيد قائم، عمرو قاعد"[98].

يظهر جلياً من كلام الجُرجانِيّ تَأْسيسه مَبادِئ عطف الجمل على أصل نَحْوِيّ: "عطف المفرد على المفرد" خاصّة في العطف على الجمل التي لا محل لها من الإعراب. وهو يؤسس على طبيعة العَلاقَة بين الأسماء الواصفة وموصوفها، أو المؤكدة ومؤكدها، حيث يستغنى عن الروابط الشَكْلِيّة بين التابع والمتبوع؛ فالصفة، على حد قوله، " لا تحتاج في اتصالها بالموصوف إلى شيء يصلها، وكالتأكيد الذي لا يفتقر، كذلك، إلى ما يصله بالمؤكد. كذلك يكون في الجمل ما تتصل من ذات نفسها بالتي قبلها، وتستغني بربط معناها لها عن حرف عطف يربطها، وهي كل جُمْلَة كانت مؤكدة

للتي قبلها ومبينة لها، وكانت إذا حصلت لم تكن شيئاً سواها كما لا تكون الصفة غير الموصوف، والتأكيد غير المؤكد"[99]، من ذلك أنّك إذا قلت: جاءني زيد الظريف، وجاءني القوم كُلّهم، لم يكن الظريف وكُلّهم غير زيد وغير القوم[100]، ويقاس عَلَيْه في الجمل قوله تعالى: **{الم ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ }**[البقرة: 1-2] قوله: **"لا ريب فيه"** بيان وتوكيد وتحقيق قوله **"ذلك الكتاب"** وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب، هو ذلك الكتاب" فيعيده مرة ثانية لتثبيته، وليس يثبت الخَبَر غير الخَبَر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضام يضمه إليه، وعاطف يعطفه عَلَيْه[101]. وتكتفي الدِراسَة هنا بتقديم عرضٍ موجَزٍ لإسهامِ " الجُرجانِيِّ " في بناءِ نَظَرِيَّة النَحْوِ النَصِّيِّ العَرَبِيّ التي انطلق في وضع ملامحها من القواعد النَحْوِيّة المتصلة بالنَحْو بوصفه نحو جُمْلَة، أمّا الأمثلة التي فصل في تحليلها فنورد بعضَها على سبيل التمثيل دون مناقشتها اكتفاءً بما تقدم، ولأن الدِراسَة مهتمة أكثر بالأصول النَحْوِيّة المؤسسة لمَبادِئ نَحْوِ النَصِّ التي استثمرها الجُرجانِيّ وهو يصوغ أسس مبحث "الفصل الوصل" الذي يغطي حيزاً مهماً في فضاء نَحْو النَص[102].

1- الأمثلة[103]:

قوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ}** [البقرة: 6-7].

قوله تعالى: **{ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُم وَمَا يَشْعُرُونَ}** [البقرة: 8-9].

وقوله:**{وَإِذَا لَقُواْ الَّذِينَ آمَنُواْ قَالُواْ آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ}**[البقرة: 14].

وقوله: **{ مَا هَـذَا بَشَراً إِنْ هَـذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ}** [يوسف: 31].

2- القضايا الأساسية:

أ- أسس التَرابُط بين الجمل خاصّة الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

ب- ترك العطف بين الجمل لأمرٍ عارض تصير به الجُمْلَة أجنبية عما قبلها [104].

ج- الاستئناف عقب ما يقتضي سؤالاً [105]، أو الاستئناف بجُمْلَة في موضع الجواب عن سؤال مُقَدَّر.

د- العطف المتباعد، وذلك أن تتوسط جُمْلَة، أو أكثر، بين الجُمْلَة المعطوفة والجُمْلَة المعطوف عَلَيْها [106].

هـ- الربط بين الشرط المُرَكَّب والجزاء المفرد[107]، نحو قوله تعالى: **{وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئاً فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً}** [النساء: 112]؛ إذ الجواب مترتب على مجموع أمرين معاً:

من كسب الخطيئة أو الإثم+رمى به بريئاً فـ **قد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً** (من الآية: النساء 112)
(شرط) (جواب)

لَقَدْ ارتأت الدِراسَة الإشارَة أولاً إلى إنجاز "الجُرجانِيّ" في بحثِ التَماسُكِ النَصِّيِّ بين الجمل ضمن دراستِهِ بابَ "الفصل الوصل" الذي يُعَدُّ نَظَرِيَّةً ناضِجَةً في إطارِ النَحْوِ النَصِّيِّ لِتعودَ مِن بَعْدُ إلى المَبادِئِ التي صاغَها النُحاةُ وَشَكَّلَتْ أُسُساً مُهِمَّةً لا بُدَّ مِن اعتِمادِها في استِكْشافِنا مُساهَمَةَ الدرسِ النَحْوِيِّ في بناءِ نَحْوٍ عَرَبِيٍّ لِلنَصِّ، لأَنَّ هَمَّ الدِراسَةِ الأَوَّلَ البَحْثُ عن تلك المَبادِئ في ثنايا أقوال النحاة وهم ينسجون نظريتهم المكتملة في ما يطلق عَلَيْه نَحْو الجُمْلَة [108].

الدِراسَة، إذاً، تبحث هنا في إسهام الدرس النَحْوِيّ العَرَبِيّ في تَأْسيس مَبادِئ مُهِمَّة تحكم التَرابُط التركيبي بين الجمل على أساس قواعد الربط بالأداة أو بغير أداة، وهو ما عرف، كما تقدم، بالوَصْل والفَصْل في علم المعاني، وهو باب أفاد البلاغيون في بنائه من حديث النحاة عن تَرابُط أجزاء النَصّ بالعطف (الوصل) أو بترك العطف (الفصل).

ومن الإشارات المُهِمَّة في هذا السِياق كلام "سيبويه" على الاستئناف بجُمْلَة في موضع الإجابة عن سؤال مُقَدَّر؛ يقول: "وأمّا قولهم: نعم الرجل عبدُ اللهِ، وعبدُ اللهِ نِعْمَ الرجلُ، كأَنَّهُ قال: نعم الرجل، فقيل له: من هو؟ فقال: عبدالله، وإذا قال: عبدالله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال: نعم الرجل"[109]. وهذا كلام صريح في تحقق التَماسُك النَصّي بين أجزاء النَصّ بلا رابط شَكْلِيّ، ومثله قوله في موضع آخر معلقاً على قول الشاعر:

ولَقَدْ خَبَطْنَ بُيوتَ يَشكر خَبْطَةً أخوالُنا وهُمُ بَنو الأَعْمامِ

"كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر" قيل له: من هم: فقال: أخوالنا، وهم بنو الأعمام"[110].

ومنه كلامه على: مررت بعبد الله، أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو: من عبدالله؟ فقال: أخوك [111].

"وتقول: مررت برجلٍ الأسد شدة، كأنك قلت: مررت برجلٍ كامل، لأنك أردت أن ترفع شأنه، وإن شئت استأنفت، كأنه قيل له: ما هو؟"[112]. فسيبويه في كل هذه النُصوص يتحدث بوضوح في أهم مَسائِل الفصل بين الجمل وتعليق بعضها بنص مُقدَّر، ويصرح باستعمال مُصْطَلَح الاستئناف الذي يعني هنا التَرابُط بين أجزاء النَصّ بلا رابط شَكْلِيّ لئلا يعطف جواب على سؤال، مع تأكيد أن السؤال هنا غير ظاهر على سطح النَصّ وإنما يقتضيه النَصّ ليكون مُتَّسِقاً. وتُمَثِّل هذه الإشارات الدقيقة سبقاً مهماً في باب تَرابُط الجمل في النَصّ بالعطف أو بتركه أفاد منه البلاغيون عندما حددوا ملامح "الفَصْل والوَصْل".

ومن الإشارات المُهِمَّة والطريفة التي لا بُدَّ أن تستوقف كل من يمر بها ما أورده "الفراء" في تعليقه على موضعين متشابهين من القُرْآن، وذلك في قوله تعالى: **{وَإِذْ نَجَّيْنَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ}** [البقرة: 49] وقوله: **{وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ اذْكُرُواْ نِعْمَةَ اللّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَاكُم مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءكُمْ وَفِي ذَلِكُم بَلاء مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ}** [إبراهيم: 6] حيث يقول: "فمعنى (الواو) أنه يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنه قال: يعذبونكم بغير الذبح وبالذبح، ومعنى ترك (الواو) كأنه تَفْسير لصفات العذاب، وإذا كان الخَبَر من العذاب أو الثواب مجملاً في كَلِمَة ثم فسرته فاجعله بغير الواو، وإذا كان آخره غير أوله فبالواو" [113].

إنَّ "الفراء"(207هـ) يسهم هنا في تَأْسيس مبدأ مهم من المَبادِئ التي قام عَلَيْها التَرابُط النَحْويّ بين الجمل بالفصل أو بالوصل؛ فإذا كانت الجُمْلَة الثانية مبينة للأولى أو مفسرة لها أو لم تكن شيئاً سواها فلا تحتاج إلى رابط يربط بها، وإذا كانت الثانية غير الأولى إلا أنها تشترك معها في معنى فحقها الوصل. وهاتان القاعدتان اللتان صاغهما "الفراء" بدقة من أهم قواعد التَرابُط النَصّي التي يعتمدها علماء النَصّ المعاصرون[114] في بحثهم موضوع نَحْو النَصّ بمسميات مُخْتَلِفَة نحو: الربط المباشر والربط غير المباشر، أو الربط البياني والربط الخلافي [115]. ومن قبل كانت الأساس المكتمل الذي بنى عَلَيْه علماء المعاني بحثهم في الفَصْل والوَصْل، وفوق ذلك نجد "الفراء" في مواضع أخرى من كتابه [116]، يُؤَكِّد إدراكه العميق لهذه المَسْأَلَة وأشكالها المُخْتَلِفَة ويصرح باستعمال مُصْطَلَح "الفصل"؛ يقول في تَرابُط الجمل بلا أداة اعتماداً على سؤال غير ظاهر في النَصّ (سؤال مُقدَّر) معلقاً على ترك العاطف بين الجملتين في قوله تعالى: **{قَالُواْ**

أَتَتَّخِذُنَا هُزُواً قَالَ أَعُوذُ بِاللّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ} [البقرة: 67] "وهذا في القُرْآن بغير الفاء كثير، وذلك لأنه جواب يستغني أوله عن آخره بالوقفة عَلَيْه، فيقال: ماذا قال لك؟ فيقول القائل: قال: كذا وكذا. فكأن حسن السكوت يجوز به طرح الفاء، وأنت تراه في رؤوس الآيات لأنها فصول حسنة" (117).

ونجد النحاة يشيرون في كلامهم على المحال الإعرابية للجمل المُتَرابِطَة إلى مَسْأَلَة التَرابُط بين الجمل بترك أداة الربط بين جملتين الثانية فيهما استئنافية؛ يذكر "ابن هشام" في حديثه عن أنواع الجمل المستأنفة أن منها:" الجُمْلَة المنقطعة عما قبلها نحو "مات فلان، رحمه الله" وقوله تعالى: **{ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ}** [الكهف: 84] (118) ويرى أن أهل البيان يخصون الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مُقَدَّر نحو قوله تعالى: **{هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْه فَقَالُوا سَلَاماً قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنكَرُونَ}** [الذاريات: 24] فإن جُمْلَة القول الثانية جواب لاستفهام مُقَدَّر تقديره: فماذا قال لهم؟" ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عَلَيْها" (119).

ومنه أيضاً قول الشاعر:

زَعَمَ الْعَواذِلُ أَنَّني في غَمْرَةٍ. صَدَقوا، وَلكِنَّ غَمْرَتي لا تَنْجَلي

إذ إنّ قوله "صدقوا" جواب لسؤال مُقَدَّر، تقديره: أصدقوا في ذلك أم كذبوا؟ فصار هذا السؤال مقتضى الحال فبنى عليه (120).

خلاصة

لَقَدْ صاغ النَحْو العَرَبيّ الموصوف بنَحْو الجُمْلَة مَبادِئ مُهِمّة تُؤَكِّد إسهام النحاة الأوائل في رسم ملامح نسخة عَرَبيّة من نَحْو النَصّ، وهذه المَبادِئ التي استخلصناها من مقولات مختارة للنحاة في أبواب مُخْتَلِفَة كانت مقصودةً لذاتها وتكشفُ عن تضمُّن نَظَرِيَّة النَحْو العَرَبيّ تَحْليلاتٍ دقيقةً تنْطَوي عَلى أَهَمِّ المَبادِئِ التي يَتَأَسَّسُ عَلَيْها نَحْوُ النَصِّ في الدراساتِ اللسانيّةِ المُعاصِرَةِ.

فقد اتخذت الدراسة منهجاً متوازناً بحث في التراث اللساني عن مبادئ صالحة لنحو العربية النصّيّ، اعتماداً على أنّ التراث النحوي تضمن إشارات إلى الاكتفاء بالسياق التواصلي لتحقيق انسجام النصّ. ومراعاة المقام والغرض التواصلي بين المرسِل والمتلقّي، ما يُعدّ أهمّ أساس في "نحوِ النَصِّ". أما أهم ما عنيت به فمتصل بما ورد في تُراثنا اللُغَويّ من كلام اللُغَوِيّين وتعليقاتهم على ربط النَصّ المُنْجَز (المتحقق على السطح)، أو بعضه، بسِياق خارج النَصّ مهما كان حجم النَصّ، ومهما كانت طبيعة السِياق. ومع الكشف عَنْ مُنْجَزاتِ القُدَماءِ في مَجالِ تَأْسيسِ

مَبادِئ نَحْوِ النَصِّ، بحثت الدراسة في مدى إدراكهم الدقيق لشروط النَصِّيَّة فيما يَتَّصِل بصياغة النَصّ، كشرط التَرابُط بين العَناصِر المكونة لِلنَصِّ، وفيما يَتَّصِل بكون النَصّ صيغة لُغَوِيّة مُنْجَزة بما يقتضيه الإنجاز من بيان القصد والفائدة ومراعاة المقام وأطراف العملية التَواصُلِيّة لتحقيق الانسِجام.

لقد حاولت الدراسة التعرف إلى المَبادِئ التي صاغَها النُحاةُ في بناءِ نَحْوٍ عَرَبِيٍّ لِلنَصِّ في ثنايا أقوالهم وهم ينسجون نظريتهم المكتملة في ما يطلق عَلَيْه نَحْو الجُمْلَة.

Arabic Text Grammar.
The principles in linguistic inheritance

Ahmad M. Abu-Dalu, *Arabic Dept., Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This research is an exploration in the Arab linguists' legacy with the aim of recognizing features of Arabic Text Grammar by clearing up, in the theory of Arabic grammar, the documented evidences for Arabic linguists' performance in the domain of setting up Text Grammar.

Arab linguists, while setting up the texture of their theory of grammar, had presented precise interpretations connected with principles of Text Linguistics in the contemporary linguistic studies.

The study, thus, is concerned with the most important issues, related to Text Grammar, that linguists have discussed with methods or thoughts not required in the theory of Sentence Grammar. Accordingly, the study approach had two basic principles in Text Grammar theory:

1- Textual relations between Situational context, in which the text is produced, and Linguistic Performance.

2-The mechanisms of cohesion between text-sentences that have same structural levels.

The two principles represent the most important methods and aspects of Text Grammar approach in the modern Linguistic studies.

قدم البحث للنشر في 2007/9/11 وقبل في 2008/1/29

الهوامش:

(1) يُنظَرُ: البحيري، سعيد، **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1، 1997، ص 101-107، 137؛ الزَنّاد، الأزهر: **نسيج النص**، بيروت، المركز الثقافي العَرَبيّ، ط1، 1993، ص 12- 16؛ فضل، صلاح: **بلاغة الخطاب وعلم النص**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 164، سنة 1992، ص 229؛ دي بوجراند، روبرت: **النص والإجراء والخطاب**، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1998، ص 103-105؛ الخطابي، محمد: **لِسانِيّات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب**، بيروت، المركز الثقافي العَرَبيّ، ط1، 1991، ص 13-15؛ الشاوش، محمد: **أصول تحليل الخطاب في النَظَريّة النَحْويّة العَرَبيّة**، تونس، جامعة منوبة والمؤسسة العَرَبيّة للتوزيع، 2001، 1/25-41؛ مفتاح، محمد: **تحليل الخطاب الشعريّ:استراتيجيّة التناصّ**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط3، 1992، ص119-120.

(2) ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003، مادة (نصص): 7/ 109.

(3) ابن هشام، جمال الدين: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، بيروت، دار إحياء العلوم، ط2، 1985، ص 74-75.

(4) المرجع السابق نفسه.

(5) **نسيج النص**، ص 12.

(6) المرجع السابق، ص 15. والإخباريّةُ: تَوَفُرُ مَضْمونٍ مُفيدٍ في النَصِّ.

(7) المرجع السابق، ص 16.

(8) المرجع السابق، ص 19.

(9) ينظر: **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، ص 133-135؛ وانظر: ستيتيّة، سمير: **منازل الرؤية، منهج تكامليّ في قراءة النصّ**، عمّان، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص26-27؛ وانظر: **تحليل الخطاب الشعريّ**، المدخل: ص7-16.

(10) المرجع السابق، ص 134. وينظر الفقي، صبحي: **علم اللغة النصي بين النَظَريّة والتطبيق**، القاهرة، دار قباء للنشر، ط1، 2000م، ص 36.

(11) **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، ص 135.

(12) هذا التعريف من **المعجم الموسوعي لعلم اللغة التطبيقي**: Johnson, Keith and Helen: Encyclopedia Dictionary of Applied Linguistics, Blackwell Publishers, 1st Published, Oxford, Uk, 1998, p. 352.

(13) انظر: **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، ص 135-136، نقلاً عن "فان دايك". وانظر: **أصول تحليل الخطاب في النَظَريَّة النَحْويَّة العَرَبيَة**، 80/1.

(14) ينظر: السيد، عبد الحميد: **دراسات في اللِسانِيّات العَرَبيَة**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 181-184.

(15) المرجع السابق، ص182.

(16) السكاكي، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1987، ص75، حيث يقول "السكاكي عقب تعريفه علمَ النحوِ: " وسيزداد ما ذكرنا وضوحاً في القسم الثالث إذا شرعنا في علم المعاني ".

(17) المرجع السابق نفسه.

(18) المرجع السابق، ص 161.

(19) ابن الأثير، أبو الفتح: **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط بيروت، 1999، ص 26؛ وانظر: السيد، عبد الحميد، مرجع سابق، ص 182.

(20) **دراسات في اللِسانِيّات العَرَبيَة**، ص 172.

(21) ابن جني، أبو الفتح عثمان: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2، ج1، ص 34.

(22) ابن هشام، جمال الدين: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999، ج2، ص 394-395.

(23) مصلوح، سعد: العَرَبيَة من نَحْو الجُمْلَة إلى نَحْو النَصّ، مقالة في: **الكتاب التذكاري المهدي إلى الأستاذ عبد السلام هارون**، الكويت، جامعة الكويت، كلية الآداب، 1989-1990، ص 407-408. وانظر: **أصول تحليل الخطاب في النَظَريَّة النَحْويَّة العَرَبيَة**: 76/1.

(24) الرزاية: الإصابة بالانتقاص. انظر: **لسان العرب**، (رزأ): 104/1-105.

(25) الإدلال على الأسلاف معناه الاجتِراءُ عليهم. انظر: **لسان العرب**، (دلل): 297/11.

(26) مقالة سعد مصلوح في: **الكتاب التذكاري المهدي إلى الأستاذ عبد السلام هارون**، ص 408-409.

(27) المرجع السابق، ص 422-423.

(28) المرجع السابق، ص 423.

(29) المرجع السابق، ص424.

(30) يُعَدّ إنجاز تمام حسّان: "اللغة العربية، معناها ومبناها "من أهمّ المحاولات القليلة التي تصلُح منطلقاً لدخول آفاق جديدة يكون النحو فيها أهم الطرق التحليلية في دراسة النص.انظر: **"اللغة العربية: معناها ومبناها"**، مصر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، 1979، الصفحات: 337 – 344.

(31) انظر مقالة سعد مصلوح في: **الكتاب التذكاري المهدي إلِى الأستاذ عبد السلام هارون**، ص425-426.

(32) المرجع السابق، ص425.

(33) المرجع السابق، ص426.

(34) المرجع نفسه. ويطلق على المنهج التزامني: التعاصُريّ، وعلى التعاقبي التطوّريّ. أمّا مصطلح Achrony فهو التجرد عن التعاقبية والتزامنية، وهو مفهوم يستعمله السيميائيون لدحض نظريّة "دي سوسير" في التعاقبية والتزامنية ولتأكيد أنّ البنيات المنطقية الدلالية العميقة تقع خارج إطار الزمن. انظر: يعقوب، إميل، وبركة وشيخاني، **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، بيروت، دار العلم للملايين، ط1، 1987، ص:109، 120، 133.

(35) مقالة سعد مصلوح في: **الكتاب التذكاري المهدي إلِى الأستاذ عبد السلام هارون**، ص426-427.

(36) الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثقافة، 1982، مج 1، مقدمة المحقق، ص14.

(37) مقالة سعد مصلوح في: **الكتاب التذكاري المهدي إلِى الأستاذ عبد السلام هارون**، ص428. ولا يقصر "مصلوح" هذا الوصف على النحو وإنما يعممه على أي معالجة للظواهر اللسانية في التراث التي تأتي مفرقة أشتاتاً، حتى إن الظاهرة الواحدة لتعالج في علوم مختلفة، أو تعالج في العلم الواحد تحت أبواب متفرقة، ومع أن التراث اللساني العربي قد تضمن معالجات علمية متميزة لكثير من مسائل الأصوات والصرف والنحو والدلالة فإنه لم يستثمر فكرة المستوى التحليلي الذي ينتظم مفردات المسائل ويفسر علاقاتها النظامية فيما بينها، ويعالج علاقات المستوى الواحد بغيره من المستويات التي تقع دونه أو فوقه في سلم العلاقات الوظيفية.

(38) المرجع السابق، ص428، 431-432.

(39) انظر: **مفتاح العلوم**، ص7-8.

(40) انظر في ذلك:**علم لغة النص**، ص 133-135. وانظر: مفتاح، محمد: **دينامِيّة النصّ، تنظير وإنجاز، الدار البيضاء-المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، 1990**، ص42. و**علم اللغة النصي**، ص 36، وانظر: **نسيج النص**، ص 16، وانظر: أبو غزالة، إلهامْ **مدخل إلى علم لغة النصّ: تطبيقات لنظرية "روبرت ديبوجراند و"ولفانج دريسلر"**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1999، ص:11-22.

(41) المستويات الثلاثة التي ترتبط في دلالتها بالمقام ارتباطاً واحداً معتمداً طرفا التواصل في تركيب الكلام وتحليله، انظر: **نسيج النص**، ص 16.

(42) تخرج تبعاً لهذا المبدأ الجمل التي لها وظائف نحوية أو ما يطلق عَلَيْها في النَحْو العَرَبيّ الجمل التي لها محل من الإعراب.

(43) تشمل هذه الخصائص جميع المعايير التي أوردها "دي بوجراند" لجعل النصية أساساً مشروعاً لإيجاد النُصوص واستعمالها. **النص والإجراء والخطاب**، ص 103-105.

(44) يُنظَرُ: **علم لغة النص**، ص 150.

(45) المرجع السابق نفسه.

(46) يورد "نهاد الموسى" أمثلة مهمة شاهدة على إدراك "سيبويه" لعالم النص وتوظيفه البعد الخارجي في تحليل النصّ، وهي أمثلة تجمع بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق وتتضمن إشارات تؤكد إدراك النحاة ما بين اللغة وسياقها الاجتماعي من علاقة عضويّة لا بدّ من استثمارها عند تحليل النصّ. يُنظر: الموسى، نهاد، **نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، عمّان، دار البشير، ط2، 1987، ص 97-102.

(47) انظر: Longacre, Robert; *The Grammar of Discourse*, New York,Plenum Press, 1983; P.337.

(48) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، طبعة دار الجيل، ط1، 1991؛ 2/ 130.

(49) أي ظننتَ ظنّاً بمنزلة اليقين. انظر **لسان العرب**، (زكن): 240/13.

(50) **الكتاب**، ج1، ص 257؛ وانظر الصفحات:255، 256، 280. وينقل "سيبويه" عن "الخليل"(160هـ) أنهم حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه. انظر **الكتاب** 295/1.

(51) انظر المرجع السابق، ج280/1.

(52) المرجع السابق، ج1، ص 321، **والخصائص**: 284/1-285.وانظر: السيوطي(911هـ)، جلال الدين: **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط2، 1987؛ ج40/2.

(53) **الخصائص**، 284/1. و"ابن جنّي" جعل هذا النصّ عنواناً للباب.

(54) المرجع السابق، 285/1.

(55) المرجع السابق، ج1، ص 285.

(56) المُبرّد، أبو العبّاس: **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة،، بيروت، عالم الكتب؛ 81/2.

(57) انظر: **علم لغة النص**، ص 143-146.

(58) **الكتاب**: 1/ 280. باب: " يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"، ومن الأمثلة التي ترد في الباب قولهم:" هذا ولا زعماتك" أي هذا الحق ولا أتوهم زعماتك. وانظر تعليق "الرضيّ الاستراباذي" على هذا المثل في: **شرح الكافية**، تقديم وفهرسة: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998؛ ج253/1. وانظر: صفا، فيصل، نحو النص في النحو العربي: دراسة في مجموعة من العبارات النحوية الشارحة، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد 92، خريف 2005؛ ص97-98.

(59) **الكتاب**، ج1، ص 253.

(60) المرجع السابق، ج1، ص 255.

(61) المرجع السابق، ج1، ص 256.

(62) المرجع السابق، ج1، ص 257.

(63) المرجع السابق: ج3، ص 103.

(64) يُنظَر: بلحبيب، رشيد: أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، مجلّة اللسان العربي، العدد (47)، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، سنة 1999؛ ص: 239-242. ويُنظر: براون. ج ب. و يول. ج: تحليل الخِطاب، ترجمة منير التريكي ومحمد الزليطني، الرياض، جامعة الملك سعود، 1993؛ ص49.

(65) انظر: **المقتضب**، 81/2، وانظر: الثعالبي(430هـ)، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وأسرار العَرَبِيَّة**، تحقيق: سليمان البواب، دمشق، منشورات دار الحكمة، 1984، ص 361. وقد أورد "الثعالبيّ" كلامه في فصل إلغاء الخبر اكتفاءً بما يدلّ عليه الكلام وثقةً بفهم المخاطَب، وقال: إنه من سنن العرب.

(66) **المقتضب**، 81/2.

(67) المرجع السابق، 79/2.

(68) **مغني اللبيب**، 391/2.

(69) المرجع السابق نفسه.

(70) انظر: حموده، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدَرْسِ اللُغَوِيّ**، الاسكندرية-مصر، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع، ص94. وينظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القاهرة؛ طبعة دار الحديث، المركز الإسلامي للطباعة، القسم الأول/ج2 ص: 655-659، حيث يورد المؤلف المواضع القرآنية التي حذف فيها جواب "لو".

(71) **مغني اللبيب**، 391/2، وانظر: **ظاهرة الحذف في الدَرْسِ اللُغَوِيّ**، ص 255.

(72) **مغني اللبيب**، 391/2. وانظر: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الأول/ج2 ص: 685-686.

(73) **ظاهرة الحذف في الدَرْسِ اللُغَويِ**، ص 255.

(74) ينظر: **الكتاب**، 103/3؛ **مغني اللبيب**، 581/1. وانظر: **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الأول/ج2 ص: 157-166.

(75) **المقتضب**، 170/1.

(76) **الكتاب**، 224/1.

(77) المرجع السابق، 74/1.

(78) المرجع السابق، 344/2-345.وقد أورد "المبرّد" كلام "سيبويه" في كلامه على: ما يحذف لعلم المخاطَب بما يقصد له. انظر: **المقتضَب**: 429/4، وانظر: 152/2، 129/4.

(79) المرجع السابق، 347/2.

(80) يُنظر على سبيل المثال: **الكتاب**: 25/1، 66، 76، 81، 240، 245، 275، 295، 340، 345؛ 90/2، 91، 125، 346، 347، 366، 367.

(81) يُنظَر المرجع السابق:

أ. باب ما يكون في اللفظ من الأعراض (الحذف، والاستغناء، والعوض): 24/1.

ب. باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه: 273/1.

ج. باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مُستَغْنٍ عن لفظك بالفعل ": 253/1.

(82) انظر المرجع السابق: 391/1؛ 36/2-37، 244-245؛ 580/3-581.

(83) يُنظَر مثلاً: الفَرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**،، بيروت، عالم الكتب: 36/1، 40، 59، 62؛ 37/2، 56؛ 84/3، 85، 260، 274؛ **المقتضب**: 152/2، 76/3، 429/4، وانظر: **مغني اللبيب**: 345/2-347، 352-365؛ ويشار إلى أنّ "ابن جني" أفاد كثيراً مما انتهى إليه النحاة قبله في موضوعات الحذف اكتفاء أو استغناء أو اجتزاء أو تخفيفاً...إلخ؛ واستعار بعض ألفاظهم في كلامه على الحذف وأنواعه وأغراضه، بل إنه أفرد أبواباً خاصّة للاستغناء والاكتفاء: (باب الاكتفاء بالسبب من المسبب وبالمسبب من السبب)،**الخصائص**: 173/3. (باب الاستغناء عن الشيء بالشيء)، **الخصائص**: 266/1- 271، فضلاً عن إشاراته الكثيرة الأخرى في ثنايا كتابه **الخصائص**، انظر: 152/1، 391، 370/2-371، 425، 173/3-177.

(84) **مغني اللبيب**، ج2، ص 324.

(85) ينظر: المرجع السابق، 352/2-395.

(86) المرجع السابق، 392/2.

(87) المرجع السابق، 393/2-394.

(88) المرجع السابق، 388/2-389.

(89) المرجع السابق، 394/2.

(90) المرجع السابق، 392/2-395.

(91) **نسيج النص**، ص 28.

(92) المرجع السابق نفسه.

(93) المرجع السابق نفسه.

(94) يعدّ إسهام عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم التقاءً بالغ الأهمية مع الأفكار التي يقدمها المحدثون الغربيون؛ فهي من أهم دراسات القدماء المنهجية المتصلة بعلم لغة النص التي تدور في معظمها حول مبدأ التضامّ أو الاتساق. انظر: **مدخل إلى علم لغة النصّ: تطبيقات لنظرية "روبرت ديبوجراند و"ولفانج دريسلر"**، ص 17.

(95) الجُرجانيّ، عبد القاهِر، **دلائل الإعجاز**، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة – مطبعة المدني، جدّة – دار المدنيّ؛ ط3، 1992، ص 243.

(96) المرجع السابق، ص 222.

(97) يُنظر المرجع السابق ص 223.

(98) المرجع السابق نفسه.

(99) المرجع السابق، ص 227.

(100) انظر المرجع السابق نفسه، وانظر: **لِسانِيّات النص**، ص 101.

(101) **دلائل الإعجاز**، ص 227.

(102) ينوي الباحث إعداد دِراسَة تفصيلية تكشف عن إسهامات "الجرجاني" في مجال اللِسانِيّات النصية والعلاقات الناظمة للمقولات اللُغَويّة بمستوياتها المُخْتَلِفَة.

(103) انظر: **دلائل الإعجاز**، ص 227-233.

(104) من ذلك قوله تعالى: **{ قَالُواْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ}** فجاءت "**اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** " ممتنعةَ العطفِ على " **إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ** " وجوباً، لأن الجُمْلَة

المتبوعة حكاية عن المنافقين والتابعة خَبَر من الله تعالى أنه يجازيهم على استهزائهم. انظر: **دلائل الإعجاز**، ص 231-332.

(105) **دلائل الإعجاز**، ص235-236. ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

زَعَمَ العَواذِلُ أنّني في غمرةٍ صدقوا، ولكن غمرتي لا تنجلي

على تقدير: وما جوابك عن قولهم ؟ (أي العواذل)، أو: أصدقوا أم كذبوا ؟. انظر **مُغني اللبيب**: 16/2.

(106) ومن ذلك قول المتنبّي:

تَولّوا بَغْتَةً فكأنّ بَيْناً تَهَيَّبَني، فَفاجَأني اغْتِيالاً

فكانَ مسير عيسهم ذميلاً وسير الدمع إثرَهم انْهِمالاً

فقوله:" فكان سير عيسهم" معطوف على "تَولّوا بغتةً"، وبغير ذلك يفسد المعنى. انظر **دلائل الإعجاز**، ص 244.

(107) **دلائل الإعجاز**، ص 245-246.

(108) يَكشِفُ علم المعاني في بعض أبوابه عَنْ ظهور ملامح نَظَرِيَّةٍ مكتملةٍ في " نحو العَرَبِيّة النَصِّيِّ "، وقد سبقت الإشارَة إلى أن الباحث يُعِدُّ لِدِراسَة جوانب هذه النَظَرِيَّة عند "عبد القاهر الجرجاني". انظر هامش رقم (100) من هذه الدِراسَة.

(109) **الكتاب**، 176/2-177.

(110) المرجع السابق، 14/2-15.

(111) المرجع السابق، 16/2.

(112) المرجع السابق، 17/2.

(113) **معاني القُرْآن**، 68/2.

(114) انظر: *The Grammar of Discourse*, P.45-48, 52-58, 93-94, 95-98, 106-107 وانظر الصفحات التالية التي جمع فيها المؤلف مختلف أشكال أدوات الربط: P.81, 83, 89, 91, 94, 95, 98, 101, 106, 110, 112.

وانظر: Dijk, Teun Adrian Van, *Text and Context,Exaploration in the Semantics and Pragmatics of Discourse*, London, Longman Linguistic Library,5th impression, 1989. P:93-94, 95-98, 106-107.

(115) انظر: **نسيج النص**، ص 28.

1. قاعِدَة الربط البياني (المباشر): " كلّ جملتين متتاليتين في النصّ ثانيتهما بيانٌ للأولى ترتبطان بلا أداة ".

2. قاعِدَة الربط الخلافي(غير المباشر): " كلّ جملتين متتاليتين في النص ثانيتهما تخالف الأولى ترتبطان بأداة ربط ".

(116) انظر **معاني القُرْآن**، 1/43-44، 144.

(117) المرجع السابق، 1/144.وانظر بحث هذه المسألة عند "الخطابي"، **لسانيات النصّ**، ص109.

(118) **مُغني اللبيب**، 2/16.

(119) المرجع السابق نفسه.

(120) **مفتاح العلوم**، ص 263؛ وانظر: **مغني اللبيب**، 2/16؛ و"السكاكي" يورد أمثلة كثيرة على هذا النوع من تعليق الكلام على نص غير ظاهر(سؤال مقدّر)، انظر: **مفتاح العلوم**، ص261-265. ولزيادة تفصيل يرجع إلى مناقشة المثال في: **لسانيات النصّ**، ص109-110.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، أبو الفتح، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط بيروت، المكتبة العصرية، 1999.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2.

ابن منظور، جمال الدين، **لسان العرب**، تحقيق: عامر أحمد حيدر وعبد المنعم خليل إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، 2003.

ابن هشام، جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، بيروت، دار إحياء العلوم، ط2، 1985.

ابن هشام، جمال الدين، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999.

أبو غزالة، إلهام، **مدخل إلى علم لغة النصّ**: تطبيقات لنظرية "روبرت ديبوجراند و"ولفانج دريسلر"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1999.

الاستراباذي، رضيّ الدين، **شرح الكافية** (كافية ابن الحاجبِ)، تقديم وفهرسة: إميل يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1998.

البحيري، سعيد، **علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات**، بيروت، مكتبة لبنان، ناشرون، ط1.

بلحبيب، رشيد، أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى، **مجلّة اللسان العربي**، الرباط، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، سنة 1999؛ العدد(47)، سنة 1999.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، **فقه اللغة وأسرار العَرَبِيّة**، تحقيق: سليمان البواب، دمشق، منشورات دار الحكمة، 1984.

الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، وزارة الثفافة، 1982.

الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، القاهرة – مطبعة المدني، جدّة – دار المدنيّ، ط3، 1992.

حسّان، تمام، **اللغة العربية: معناها ومبناها**، مصر، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط2، 1979.

حموده، طاهر سليمان، **ظاهرة الحذف في الدَرْسِ اللُغَوِيّ**، الاسكندرية-مصر، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع.

الخطابي، محمد، **لِسانِيّات النص**، مدخل إلِى انسِجام الخطاب، بيروت، المركز الثقافي العَرَبيّ، ط1، 1991.

الزّنّاد، الأزهر، **نسيج النص**، بيروت، المركز الثقافي العَرَبيّ، ط1، 1993.

ستيتيّة، سمير، **منازل الرؤية، منهج تكامليّ في قراءة النص**ّ، عمّان-الأردن، دار وائل للنشر، ط1، 2003.

السكاكي، أبو يعقوب، **مفتاح العلوم**، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1987.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، طبعة دار الجيل، ط1، 1991.

السيد، عبد الحميد، **دراسات في اللِسانِيّات العَرَبِيّة**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

السيوطي، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، بيروت، ط2، مؤسسة الرسالة، 1987.

الشاوش، محمد، **أصول تحليل الخطاب في النَظَرِيّة النَحْوِيّة العَرَبِيّة**، تونس، جامعة منوبة والمؤسسة العَرَبِيّة للتوزيع، 2001.

صفا، فيصل، نحو النص في النحو العربي: دراسة في مجموعة من العبارات النحوية الشارحة، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، جامعة الكويت، العدد 92، خريف 2005.

عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القاهرة، طبعة دار الحديث، المركز الإسلامي للطباعة.

الفَرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، بيروت، عالم الكتب.

فضل، صلاح: **بلاغة الخطاب وعلم النص**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 164، سنة 1992.

الفقي، صبحي: **علم اللغة النصي بين النَظَرِيَّة والتطبيق**، القاهرة، دار قباء للنشر، ط1، 2000م.

المُبرّد، أبو العبّاس، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

مصلوح، سعد، العَرَبِيّة من نَحْو الجُمْلَة إلى نَحْو النَصّ، مقالة في: **الكتاب التذكاري المهدي إلى الأستاذ عبد السلام هارون**، جامعة الكويت، كلية الآداب، الكويت، 1989-1990.

مفتاح، محمد، **تحليل الخطاب الشعريّ:استراتيجيّة التناصّ**، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ط3، 1992.

مفتاح، محمد، **ديناميّة النصّ، تنظير وإنجاز**، الدار البيضاء-المغرب، المركز الثقافي العربي، ط2، 1990.

الموسى، نهاد، **نظريّة النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث**، عمّان، دار البشير، ط2، 1987.

يعقوب، إميل، وبركة وشيخاني، **قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987.

المراجع الأجنبية:

- المترجمة:

براون، ج ب. و يول، ج. **تحليل الخِطاب**، ترجمة منير التريكي ومحمد الزليطني، الرياض، جامعة الملك سعود، 1993.

دي بوجراند، روبرت، **النص والإجراء والخطاب**، ترجمة تمام حسان، القاهرة، عالم الكتب، ط1، 1998.

- غير المترجمة:

Dijk, Teun Adrian Van, *Text and Context,Exaploration in the Semantics and Pragmatics of Discourse*, London, Longman Linguistic Library,5th impression, 1989.

Johnson, Keith and Helen, *Encyclopedia Dictionary of Applied Linguistics*, Blackwell Publishers, 1st Published, Oxford, Uk, 1998.

Longacre, Robert; *The Grammar of Discourse*, New York,Plenum Press, 1983.